احتلال البلدة القديمة في القدس

سياسات العزل والترهيب والتحويل الإسرائيلية

مؤسسة الحق | ٥٤ الشارع الرئيسي «طابق ١+ ٢» |
مقابل دير اللاتين | كنيسة مار اندراوس الانجيلية
«قاعة البروتستانت»

ص.ب ١٤١٣ – رام الله – الضفة الغربية – فلسطين

هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٠ +

www.alhaq.org

AL-HAQ

المؤلف: **ماريا فرح**

التصميم الغرافيكي: **حمزة الددو**

الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب «ردمك»: **٩٧٨-٩٩٥٠-٣٢٧-٧٤-٠**

الناشر: **مؤسّسة الحقّ - ٢٠٢٠**

حقوق الطبع محفوظة

« مؤسسة الحق ٢٠٢٠ »

يمكن الاقتباس من هذه الدراسة دون الحصول على إذن على أن لا يتجاوز الاقتباس كحد أقصى ٥٠٠ كلمة، وبشرط أن ينسب الاقتباس إلى المصدر. وأي اقتباس آخر يتجاوز الحد الأقصى المذكور بغض النظر عن الطريقة، سواء كانت إلكترونية أو آلية أو تصوير أو تسجيل، أو أي طريقة مشابهه، غير مسموح به دون إذن خطي من «الحق» .

شكر وتقدير

تتوجه المؤلفة بالشكر لكل من ساهم بوقته وخبرته ومعارفه المتعلقة بالقدس، ومن قدموا شهادات، ومعلومات مهمة لكتابة هذا التقرير. كما تتوجه المؤلفة بالشكر لكل من مها عبد الله، وأصالة أبو خضير، وعمران الرشق، والدكتورة سوزان باوار، وكاثرين أبو عمشا، ومناف عباس، وشعوان جبارين على مساهماتهم/ن في إعداد هذا التقرير

قائمة المحتويات

أولًا - مقدّمة ٦

ثانيًا - سياق عام حول البلدة القديمة في القدس ٧

أ. عزل وتفتيت وقيود على الدخول ٧

١. نظام الهويات وجدار الضم ٧

٢. عرقلة الوصول إلى البلدة القديمة وداخلها ٨

ب. الترهيب والمراقبة في البلدة القديمة ١٠

١. عسكرة البلدة القديمة والمضايقات بحق الشباب الفلسطيني ١٠

٢. عين الاحتلال ١٢

ج. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق ١٥

ثالثًا - نقل السكان في البلدة القديمة ١٧

أ. نقص السكن اللائق والخدمات ١٩

ب. عمليات الإخلاء ٢١

ج. استهداف الممتلكات الكنسية ٢٣

١. منطقة باب الخليل ٢٣

٢. الهوسبيس ٢٥

د. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق ٢٧

رابعًا - فرض حالة من الانقطاع: سياسات إسرائيل تجاه المؤسسات الفلسطينية وإعاقة الممارسات الدينية ٢٩

أ. استهداف المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية ٢٩

قائمة المحتويات

١. برج اللقلق ٣٠

٢. دار الأيتام الإسلامية الصناعية ٣١

٣. مركز نضال ٣٢

ب. الاعتداءات والقيود على الوصول إلى الأماكن المقدسة في البلدة القديمة ٣٣

١. الاعتداءات على المسجد الأقصى وحرية العبادة للمسلمين الفلسطينيين ٣٣

٢. عرقلة إسرائيل لحرية العبادة للمسيحيين الفلسطينيين ٣٥

ج. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق ٣٧

خامسًا - الإخضاع الاقتصادي للبلدة القديمة ٣٩

أ. السلطات الإسرائيلية وإدارة التمييز ٤٠

١. الاستهداف من قبل البلدية وقوات الاحتلال الإسرائيلية ٤٠

٢. عرقلة المبيعات المحلية / السياحة المحلية ٤٤

٣. سياسات إدارية أخرى تعيق المبيعات والتنمية ٤٨

ب. السياحة والبلدة القديمة ٤٩

١. تغيير موقع البلدة القديمة ٥٠

٢. تأثير المرشدين السياحيين في توجيه المبيعات ٥٧

ج. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق ٥٨

سادسًا - الخلاصة ٥٩

١ المقدّمة

باشرت إسرائيل في ضم القدس الشرقية عقب بدء احتلال عام ١٩٦٧ وتهيئتها لتكون، إلى جانب القدس الغربية، «العاصمة الموحدة» لها. ومنذ ذلك الحين، عملت على ترسيخ سيطرتها على القدس، متبعةً طائفةً من السياسات والممارسات الهادفة إلى دفع الفلسطينيين خارج المدينة والاستيلاء على أراضيهم وممتلكاتهم خلال هذه العملية. ونتيجة لذلك، عانت البلدة القديمة، في قلب القدس، كما غيرها من أحياء المدينة، من نفس القضايا. واشتمل ذلك، في بعض الجوانب، على مصادرة الممتلكات، وفرض نظام تخطيط تمييزي، ونقص الخدمات، ونقل لمستوطنين إسرائيليين إليها، واستهداف للمؤسسات الفلسطينية، وتقويض موجه للاقتصاد، ومضايقات من قبل سلطات البلدية الإسرائيلية. وما يميّز البلدة القديمة عن غيرها من أحياء القدس، أو عن مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة الأخرى، علاوة على تاريخها الفريد والمواقع المقدسة فيها، هو التناقض الصارخ بين الرواية الإسرائيلية التي يتلقاها عدد لا محدود من السياح المتدفقين في شوارعها، وواقع انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بالقرب منهم . ولذلك، فإن استهداف إسرائيل للفلسطينيين ومحو الحضور الفلسطيني في القدس، يقع على مرأًى ومسمع من الجميع.

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على بعضٍ مما هو ظاهر وغير ظاهر من السياسات الممنهجة وواسعة النطاق التي تنتهجها إسرائيل لتعميق سيطرتها على البلدة القديمة، والتي تتسبب في تهجير الفلسطينيين من هناك قسرًا . ويُبرز التقرير كذلك ما على إسرائيل من التزامات ذات صلة، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بموجب القانون الدولي الإنساني، بما فيها تلك المُبيّنة في اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩) وقواعد لاهاي (١٩٠٧)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يهدف التقرير إلى تحديد أو تفصيل كل السياسات والممارسات الإسرائيلية التي: تستهدف السكان الفلسطينيين أو أصحاب الأعمال التجارية في البلدة القديمة؛ التي تحول دون وصول الفلسطينيين إلى المدينة؛ أو تهدف إلى محو الحضور والتاريخ الفلسطيني فيها، كأعمال التنقيب وسلب الممتلكات الثقافية الفلسطينية. ونظرًا لحجم الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل منذ بداية الاحتلال، فإن الدراسة الشاملة لها لا تدخل في نطاق هذا التقرير.

٢ سياق عام حول البلدة القديمة في القدس

أ. عزل وشرذمة وقيود على الدخول

من خلال ضمها غير المشروع للقدس، أوجدت إسرائيل ورعت حالة من العزلة الشرذمة وعدم اليقين للفلسطينيين، وهو مستوى آخر من السياسات الإسرائيلية التي تستهدف البلدة القديمة، والرامية إلى ضرب الحياة الفلسطينية فيها.

١. نظام الهويات وجدار الضم

فور بداية الاحتلال، أنشأت إسرائيل نظامًا للهويات في الأرض الفلسطينية المحتلة لشرذمة الترابط السكاني. وتضمّن هذا النظام إصدار بطاقات «هوية القدس» لسكان القدس الشرقية، وبطاقات «هوية الضفة الغربية» للفلسطينيين في المناطق الأخرى من الضفة الغربية، وبطاقات «هوية غزة» للفلسطينيين من قطاع غزة. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل أجرت تعدادًا للسكان عام ١٩٦٧ فور سيطرتها على الأرض الفلسطينية المحتلة، وحيث أن ما لا يقل عن ٢٧٠,٠٠٠ فلسطيني لم يكونوا متواجدين في البلاد، فقد استثنوا من الحصول على بطاقة هوية، ما أدى عمليًا إلى جعل مئات آلاف الفلسطينيين عديمي الجنسية.[١] ومنذ ذلك الحين، واصلت إسرائيل اتخاذ التدابير الهادفة إلى التحكم بنمو السكان الفلسطينيين. ويتجلى هذا بشكل قوي في القدس بوجه خاص، حيث لإسرائيل هدف سكاني معلن لجعل نسبة اليهود الإسرائيليين ٧٠ بالمئة مقابل ٣٠ بالمئة من الفلسطينيين. ويجري العمل على تحقيق هذا الهدف جزئيًا من خلال صفة «الإقامة الدائمة» التي تمنحها هوية القدس، وهي عمليًا صفة مؤقتة قابلة للإلغاء وفق التقدير المتروك لوزارة الداخلية الإسرائيلية. هذا ويُقدّر عدد الفلسطينيين من القدس الشرقية ممن فقدوا وضع «الإقامة الدائمة» بـ ١٤,٥٩٥ شخصًا على الأقل،

١ هيومن رايتس ووتش، «'انسوه، فهو ليس هنا»، السيطرة الإسرائيلية على إقامة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة» (٥ شباط/فبراير ٢٠١٢)، متاح على: <https://www.hrw.org/ar/report/2012/02/05/256296>

وذلك بين عاميّ ١٩٦٧ و٢٠١٦,[٢] ويتسبب نظام الهويات الإسرائيلي هذا في مزيد من التدخل في الحق في التنقل وحق اختيار مكان السكن، حيث يُجبر الفلسطينيون عمومًا على العيش في المنطقة التي يحددها نوع بطاقة الهوية التي يحملونها وتُحصر إقامتهم فيها.[٣] ويترافق ذلك مع سياسات إسرائيلية أخرى وضعت القدس، إلى جانب مناطق أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة، في حالة من العزلة. وفور بداية الاحتلال، وسّعت إسرائيل الحدود البلدية للقدس وباشرت في إقامة مستوطنات غير قانونية مُشَكّلة طوقًا حول المدينة. وسَعت إسرائيل من خلال إنشاء جدار الضم في الضفة الغربية إلى ترسيخ «الحقائق -غير القانونية- على الأرض» والتسبب في مزيد من الشرذمة للأرض الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لذلك، غرقت القدس الشرقية في مزيد من العزلة، ذلك أن على معظم الفلسطينيين من حَمَلة هويات الضفة الغربية وقطاع غزة الحصول على تصريح لدخول المدينة، بسبب نقاط التفتيش والجدار وغيرها من الحواجز التي أعاقت التنقل وجعلت المدن القريبة والمترابطة بعيدة فعليًا. هذا وذكرت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة عام ٢٠٠٤ بأن « الموقع الذي اختير لمسار الجدار يعطي يعكس التدابير غير القانونية التي تتخذها إسرائيل فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات، على النحو الذي ندد به مجلس الأمن».[٤] وبالفعل، فإن القدس التي كانت يومًا عاصمة الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، هي الآن معزولة عن محيطها، في سياق محاولة تحقيق الهدف الإسرائيلي في السيطرة أحادية الجانب عليها وضمها.

٢. عرقلة الوصول إلى البلدة القديمة وفي داخلها

بالإضافة إلى القيود العامة المفروضة على دخول حَمَلة هويات الضفة الغربية وغزة إلى القدس، أقدمت إسرائيل أيضًا، خلال السنوات القليلة الماضية، على سابقة خطيرة بتنفيذ حظر عام على دخول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على سبيل المثال، نفّذت إسرائيل حظرًا لمدة ٤٨ ساعة منع الفلسطينيين، باستثناء سكان البلدة ا لقديمة، من دخولها، بينما استمر المواطنون الإسرائيليون اليهود والسياح في الدخول إليها. وبعد ذلك بوقت قصير، أقرّ «الكابينيت» الأمني الإسرائيلي مجموعة من التدابير التي تستهدف الفلسطينيين، كان من بينها السماح

٢ هيومن رايتس ووتش، «إسرائيل تجرد المقدسيين من إقاماتهم»، (٨ آب/أغسطس ٢٠١٧)، متاح على: https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/08/307601>

٣ انظر:
See: Al-Haq, " Engineering Community: Family Unification, Entry Restrictions and other Israeli Policies of Fragmenting Palestinians" (February 2019), available at: <http://www.alhaq.org/images/stories/PDF/Family_Unification_14%20February%20(1).pdf>.

٤ الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري الصادر في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤، الفقرة ١٢٢.

بـ «إغلاق أو محاصرة مراكز الاحتكاك والتحريض في القدس، وفقًا للاعتبارات الأمنية».[٥] وقد وثقت مؤسسة الحق وجود حوالي ٣٣ نقطة تفتيش ومراقبة في البلدة القديمة وحدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.[٦]

وبينما اعتُبر الحظر لمدة ٤٨ ساعة «غير مسبوق» في ٢٠١٥،[٧] فإن إسرائيل أغلقت مجددًا البلدة القديمة بين ١٤ و١٦ تموز/يوليو ٢٠١٧، باستثناء السماح لسكان البلدة بالدخول. وكان الإغلاق جزءً من طائفة من إجراءات العقوبات الجماعية بحق السكان الفلسطينيين في أعقاب هجوم مزعوم.[٨] وقد وثقت مؤسسة الحق مؤخرًا إعاقة قوات الاحتلال الإسرائيلي دخول الفلسطينيين ومنعهم بالقوة من الوصول لمنطقة «باب العامود» لإتاحة المجال أمام المستوطنين الإسرائيليين للاحتفال بـ «يوم القدس»، وفي أعقاب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس «عاصمة لإسرائيل».[٩]

٥ انظر:
Israeli Ministry of Foreign Affairs, "Security Cabinet Approves Anti-Terror Measures" (13 October 2015) available at: <https://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2015/Pages/Security-Cabinet-approves-anti-terror-measures-13-Oct-2015.aspx>.

٦ انظر:
Al-Haq, "East Jerusalem: Exploiting Instability to Deepen the Occupation" (hereafter Exploiting Instability) (2015) 29, available at: <http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/east-jerusalem>.

٧ انظر: Id.at p.28.

٨ انظر:
Al-Haq, "International Community must Intervene to End Israel's Targeting of Jerusalem"(20 July 2017), available at: <http://www.alhaq.org/publications/papers/Israel%E2%80%99s.Targeting.of.Jerusalem.pdf>.

٩ انظر:
Al-Haq, "Quashing Assembly: Violent 'Jerusalem Day' Celebrations as Israeli Mobs Parade Through Occupied Palestinian Territory (OPT)"(16 May 2018), available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/wall-and-jerusalem/1248-quashing-assembly-violent-jerusalem-day-celebrations-as-israeli-mobs-parade-through-occupied-palestinian-territory-opt>; Al-Haq, "Suppression of peaceful Assemblies in Jerusalem"(23 December 2017), available at: <http://www.alhaq.org/images/thumbnails/images/stories/Images/1163.pdf>.

ب. الترهيب والمراقبة في البلدة القديمة

تستخدم إسرائيل مجموعة متنوعة من الممارسات لترهيب ومضايقة الفلسطينيين في البلدة القديمة وما حولها، ولمحاولة السيطرة عليهم. وتراوحت هذه الإجراءات بين التواجد المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلية في البلدة القديمة، وعلى مداخل معينة لبوابات مؤدية إليها، وعلى بوابات الحرم القدسي الشريف، ومراقبة عموم السكان داخل البلدة القديمة. وتتنوع القوات الإسرائيلية المنتشرة بين عسكرية وشرطية إضافة إلى عناصر عسكرية وأمنية من القطاع الخاص.

١. عسكرة البلدة القديمة والمضايقات بحق الشباب الفلسطيني

سعت قوات الاحتلال الإسرائيلية باستمرار إلى فرض حضورها في البلدة القديمة، كما يلاحظ في منطقة «باب العامود»، من خلال الاستخدام المكثف للدوريات ومعدات المراقبة. وفي داخل البلدة

صورة التقطت يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في البلدة القديمة © الحق.

صورة التقطت يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ عند باب العامود © الحق.

القديمة، تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية بدوريات منتظمة في الشوارع وتتمركز عند منعطفات معينة وعلى بوابات الحرم القدسي الشريف. في عام ٢٠١٣ أفيد بأن حوالي ٨٠٠ من جنود الاحتلال الإسرائيليين يتواجدون في البلدة القديمة خلال «يوم عادي»، وبأن الرقم يزداد إلى ما بين ٣,٠٠٠

قوات الاحتلال الإسرائيلي وهي تتعرض شبان فلسطينيين عند باب العامود. © الحق.

برج مراقبة لقوات الاحتلال الإسرائيلي عند باب العامود. © الحق.

و٥,٠٠٠ من عناصر الشرطة خلال شهر رمضان.[١٠]

في حزيران/يونيو ٢٠١٧، قال وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي «جلعاد إردان» بأنه سيكون هناك «تغيير غير مسبوق في كامل النظام الأمني على باب العامود - كاميرات، ومواقع مراقبة، وعمليات استخباراتية، وتغيير ملامح المنطقة - يُفعل كل هذا لتقليل الهجمات على هذه المنطقة بشكل كبير».[١١] وبعد ذلك بوقت قصير، بدأت إسرائيل بإنشاء أبراج مراقبة دائمة لقوات الاحتلال الإسرائيلي على جانبي الأدراج المؤدية إلى باب العامود، وكذلك برج مراقبة مباشرةً على مدخل البوابة. وقد عسكرت وشوهت هذه الأبراج مظهر البوابة الأكثر جاذبية للبلدة القديمة، وصُممت لترهيب الفلسطينيين وتعزيز رواية إسرائيل التي يغلب عليها ما تسميه دولة الاحتلال «أمنا» ، ، ليتم ترويجهاللسياح. وكانت البعثة الدائمة لفلسطين لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) قد أشارت إلى أن التغييرات سوف «تؤثر...في القيمة العالمية البارزة لموقع التراث العالمي؛» فالبلدة القديمة وأسوارها مدرجة في قائمة مواقع التراث العالمي المعرّضة للخطر بحسب اليونسكو منذ ١٩٨٢,[١٢] وقبل إنشاء أبراج المراقبة، حافظت قوات الاحتلال الإسرائيلي على تواجد منتظم على البوابة وفي محيطها. وأدى هذا التواجد، والتركيز العالي لقوات الاحتلال الإسرائيلي في البلدة القديمة بوجه أعمّ، إلى تعريض الفلسطينيين بانتظام، خصوصًا الذكور من صغيري السن، للتوقيف والتفتيش والاستجواب، بهدف

١٠ انظر:

The Eyes of the Old City: 'Mabat 2000' Captures All"(The Jerusalem Post, 18 June 2013), available at: https://www.jpost.com/National-" News/The-eyes-of-the-Old-City-Mabat-2000-captures-all-316885

١١ انظر:

Israel Planning 'Unprecedented Change' for Jerusalem Security", (The Jerusalem Post, 22 June 2017), available at: https://www.jpost." com/jerusalem/Interior-security-minister-unprecedented-change-planned-for-Old-City-security-497603

١٢ انظر:

UNESCO, Old City of Jerusalem and its Walls, Factors affecting the property in 2018, <https://whc.unesco.org/en/soc/3786>.

مضايقتهم وردعهم عن دخول البلدة القديمة.[١٣]

هذا وجرى تسهيل إساءة المعاملة هذه للسكان الخاضعين للاحتلال بتمرير مقترح تشريع في شباط/فبراير ٢٠١٦، من قبل البرلمان الإسرائيلي (الكنيسيت)، يسمح للشرطة بإيقاف وتفتيش الأفراد دون سبب وجيه كارتكابهم جريمة أو كونهم على وشك ارتكاب جريمة.[١٤] و»أعيد إحياء» مشروع القانون هذا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، إلى جانب إجراءات أخرى أقرها «الكابينيت» الإسرائيلي، ووثقت مؤسسة الحق مباشرة مشروع القانون حيث استخدمته قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين «متجاوزة حدود سلطات (*ultra vires*) القانون في القدس الشرقية».[١٥]

وبالإضافة إلى عمليات التفتيش، تجدر الإشارة إلى أن عناصر قوات الاحتلال الإسرائيلية المدججين بالسلاح يستخدمون بانتظام كذلك قوة غير ضرورية وغير متناسبة ومميتة ضد الفلسطينيين في البلدة القديمة وفي محيطها. ولم يؤد هذا فقط إلى عمليات قتل غير قانونية لمن زعمت قوات الاحتلال أنهم فلسطينيون مشتبه بهم، بل تسبب أيضًا في إصابة فلسطينيين بالرصاص الطائش.[١٦]

٢. عين الاحتلال

بموازاة التواجد المادي لقوات الاحتلال الإسرائيلية، أنشأت إسرائيل أيضًا ، وهو نظام دائرة تلفزيونية مغلقة تتكون من ٣٢٠ إلى ٤٠٠ كاميرا[١٧] مراقبة موزعة في أنحاء البلدة القديمة، يطلق عليه اسم «مابات

---

١٣ انظر:

"Detained, Arrested and Harassed: The Life of Palestinian Teens in East Jerusalem", (Haaretz, 11 January 2018), available at: <https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium-detained-arrested-and-harassed-the-life-of-palestinian-teens-in-east-jerusalem-1.5730242>.

١٤ لم يتم تمديد التشريع (الأمر المؤقت) في كانون الثاني 2018. أنظر:

"Israeli lawmakers approve new stop and frisk laws", (Chicago Tribune, 2 February 2016), available at: <https://www.chicagotribune.com/news/nationworld/ct-israeli-palestinians-20160202-story.html>

١٥ انظر: *Supra* note 6, p.20.

١٦ وثقت مؤسسة الحق على سبيل المثال قضية رجل فلسطيني أطلقت عليه النار بينما كان يقود سيارته بالقرب من باب الجديد بتاريخ ٩ آذار/مارس ٢٠١٦. الراكب الذي كان في السيارة قال لمؤسسة الحق بأنهما كانا على بعد أمتار من المركبة «المستهدفة»، وأن قوات الاحتلال الإسرائيلية كانت تركض وتطلق النار في الشارع من دون تحذير مسبق. الحق، «تقرير داخلي لدائرة الرصد والتوثيق»، (٩ آذار/مارس ٢٠١٦)؛ انظر أيضًا

"Israeli Forces Admitted to Killing Downed Palestinian Assailant, but Incident was Never Probed", (Haaretz, 23 December 2018), available at: <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-border-policemen-admit-to-verifying-kill-on-downed-attacker-but-weren-t-probed-1.6767964>.

١٧ انظر:

"Jerusalem's Mabat 2000: Catching terrorists in the act", (Ynetnews, 18 November 2015), available at: <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4727621,00.html>.

٢٠٠٠». ويمكن للكاميرات «الدوران ٣٦٠ درجة لمتابعة وتتبع التحركات»،[١٨] ويُزعم أن البرمجية المستخدمة تتنبأ بالسلوك اعتمادًا على خوارزميات معينة.[١٩] في عام ٢٠١٧، تعهدت الحكومة الإسرائيلية بتحسين النظام بما في ذلك «قدرات التعرف على الوجه، والقدرة على كشف إن كان أحد الأشخاص يحمل سلاحًا، بما فيه الأسلحة المخفية، وتقديم ملفات شخصية كاملة للأفراد الذين يمشون في شوارع البلدة القديمة».[٢٠] وتقوم الكاميرات بالمراقبة على مدار الساعة ومدار الأسبوع عبر «٣٦ شاشة فائقة القدرات التكنولوجية تعمل باللمس»، و«يقوم النظام بالتسجيل بشكل دائم».[٢١] وتجدر الإشارة إلى أن وجود الكاميرات الـ ٣٢٠ يمثل ما نسبته كاميرا واحدة لكل ١٢٥ من السكان الدائمين.[٢٢]

برج مراقبة خارج باب العامود © الحق

ويدرك السكان الفلسطينيون وأصحاب المحال التجارية في البلدة القديمة تمامًا وجود الكاميرات. ففي تقرير صدر عام ٢٠١٨ عن مركز (WhoProfits)، نُقل عن أحد السكان قوله أن «البلدة القديمة والشوارع والأزقة كانت فضاءاتنا الاجتماعية الجماعية، وكانت غرف معيشتنا. أما الآن، غرف معيشتنا ليست فقط مراقبة، بل باستطاعتهم رؤية ما تحت ملابسنا. إننا نُحرم من خصوصيتنا وحريتنا بصورة منهجية، لجعلنا نغادر ونكفّ عن المقاومة».[٢٣] وتكرر هذا الشعور على لسان صاحب

كاميرات مراقبة في البلدة القديمة © الحق

١٨ انظر: "(The Eyes of the Old City: 'Mabat 2000'"(n 10.

١٩ انظر:
Who Profits, "'Big Brother' in Jerusalem's Old City: Israel's Militarized Visual Surveillance System in Occupied East Jerusalem" (November 2018) 11.

٢٠ انظر: Id. at p.11-12.

٢١ انظر:
"Old City Hi-Tech Helps Israeli Police Prevent Crime", (Jerusalem Post, 1 August 2016), available at: <https://www.jpost.com/Israel-News/Old-City-hi-tech-helps-police-prevent-crime-462907>.

٢٢ انظر: *Supra* note 10.

٢٣ انظر: Id. at p.12.

متجر حيث قال: «لا يريدون أن يراقبونا فقط، بل يريدون أن نعرف بأنهم يشاهدوننا طوال الوقت، وبأنهم المسيطرون».[٢٤]

ومن المهم الإشارة إلى أن أعمالًا تجارية إسرائيلية ودولية تُيسّر نظام المراقبة الشامل هذا،[٢٥] الذي يتم عرضه ضمن البرامج التدريبية الإسرائيلية مع شرطة وقوات «أمنية» أخرى عالميًا.[٢٦] فبعد المشاركة في أحد هذه البرامج، أفيد بأن قائد شرطة مدينة أتلانتا في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأ مركز الفيديو المتكامل في المدينة، وهو «شبكة من أكثر من ٥,٣٠٠ كاميرا عامة وخاصة»، تحاكي «مابات ٢٠٠٠».[٢٧]

٢٤ انظر: Id. at p.13.

٢٥ انظر:

Israeli company C. Mer Group was awarded the contract to install and maintain Mabat 2000, while the system hardware used includes that from: VideoTec, a private Italian company; Dahua Technology, a public Chinese company; and Evron Systems Ltd., a private Israeli company. WhoProfits also documented cameras from Sony, a public Japanese company, installed at Damascus Gate. *Supra* note 10, p.10-14.

٢٦ انظر:

Israel 21c, "US law enforcement officials find security in Israel", (25 June 2006), available at: <https://www.israel21c.org/us-law-enforcement-officials-find-security-in-israel/>.

٢٧ انظر:

"Atlanta Police Host International Law Enforcement Officials", (Liberty Voice, 24 August 2015), available at: <https://guardianlv.com/2015/08/atlanta-police-host-international-law-enforcement-officals/>.

ج. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق

يؤدي نظام الهويات الإسرائيلي، إلى جانب الحواجز التي أقامتها إسرائيل في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تشمل جدار الضم وحتى نقاط التفتيش، إلى شرذمة الأرض والمجتمع الفلسطيني، وتقييد حق الفلسطينيين في حرية التنقل. وتتفاقم هذه السياسات في القدس، حيث يمكن أن تفصل الأحياء عن بعضها البعض، خصوصًا مع زيادة إسرائيل لوتيرة استخدام حظر الدخول إلى البلدة القديمة. ونتيجة لذلك، يُنتهك حق الفلسطينيين في حرية التنقل. يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في الفقرتين ١ و٣ من المادة (١٢) على ما يلي:

> «١. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.
>
> ٣. لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام (*ordre public*) أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد».

وفي توضيح الحق في حرية التنقل، فقد أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان على أنه:

> «يجب أن تتمشى التدابير التقييدية مع مبدأ التناسب؛ ويجب أن تكون مناسبة لتحقيق وظيفتها الحمائية؛ ويجب أن تكون أقل الوسائل تدخلًا مقارنة بغيرها من الوسائل التي يمكن أن تحقق النتيجة المنشودة؛ ويجب أن تكون متناسبة مع المصلحة التي ستحميها».[٢٨]

وبالنظر إلى أن إسرائيل قد قيدت وصول حَمَلة هويات الضفة الغربية وغزة إلى القدس وأن تلك القيود استمرت لحوالي عشرين عامًا، وفي ضوء موقفها المعلن من الإبقاء على القدس عاصمة لها ، فإن فرض قيود على على حق الفلسطينيين فب الحركة والتنقل ، بما فيه الوصول إلى القدس المحتلة، لا تتماشى مع الاستثناءات المنصوص عليها في المادة (١٢).[٢٩]

علاوة على ذلك، فإن المضايقات التعسفية بحق الفلسطينيين على باب العامود وفي أنحاء البلدة القديمة، بما فيها من خلال التفتيش، والمراقبة المكثفة، ترمي إلى زرع الخوف في نفوس السكان الفلسطينيين عمومًا وانتهاك حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف، بما فيها على سبيل المثال

٢٨ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام ٢٧، حرية التنقل (المادة ١٢)، وثيقة الأمم المتحدة CCPR/C/21/Rev.1/Add.9 ، ١٩٩٩.

٢٩ انظر:

See, Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), "The Israeli Permit Regime: Realities and Challenges" (2018), available at: <https://www.arij.org/files/arijadmin/2018/permits1.pdf>.

لا الحصر، عدم التمييز، والحق في المساواة، والحق في عدم التعرض للمعاملة اللاإنسانية أو المهينة وحق كل فرد في الحرية وفي الأمان. كما أن المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة تؤكد على أن للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم. ويجب معاملتهم في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد، وضد السباب وفضول الجماهير». ويؤكد كذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على:

> «١. لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته.
>
> ٢. من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس».

وأخيرًا، بينما ادعت إسرائيل أن أبراج المراقبة المنصوبة على باب العامود «قابلة للإزالة، وأنها نصبت لأسباب أمنية وستُزال عندما يسمح الوضع الأمني بذلك»،[٣٠] فإن أفعالها هناك، وبصورة أعم داخل البلدة القديمة، تشكل انتهاكًا للمادة (٥٦) من قواعد لاهاي التي تحظر «كل حجز أو تدمير أو إتلاف عمدي» لممتلكات المؤسسات المخصصة للعبادة والأعمال الخيرية والتربوية، والمؤسسات الفنية والعلمية، أو الآثار التاريخية.

٣٠ انظر: Supra note 12.

٣ نقل السكان في البلدة القديمة

بدأت إسرائيل عملية نقل السكان والاستيطان ومحو الوجود الفلسطيني في القدس مباشرةً في أعقاب انتهاء حرب عام ١٩٦٧. وتجلت آثار هذه السياسات المطوّلة والصارخة من خلال ما قامت به إسرائيل في حيّ المغاربة بالبلدة القديمة.[٣١] ففي ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧ أخطرت إسرائيل سكان الحيّ بإخلائه وأمهلتهم ساعات قليلة للقيام بذلك. وبحلول مساء اليوم التالي كانت قد نسفت وجرفت مسجدين و١٣٥ منزلًا في الحيّ تعود إما للوقف الإسلامي أو للفلسطينيين، ما تسبب في «تهجير ٦٥٠ مسلمًا فقيرًا من بيوتهم».[٣٢] وأصبحت هذه المنطقة ما يعرف الآن بساحة «حائط المبكى».

وبعد الهدم استمرت إسرائيل في تنفيذ إجراءات رامية إلى إحكام سيطرتها على البلدة القديمة، إلا أنها كانت أيضًا مدركة لما قد تكون عليه نظرة المجتمع الدولي تجاه أفعالها. وثّقت منظمة «عكيفوت» (معهد لبحث الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني) «برقية سرية أرسلت إلى بعثات إسرائيلية في الخارج بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٦»؛ حثت الدبلوماسيين على تقديم ضم البلدة القديمة على أنه «عمل من قبيل 'دمج بلديات'، يقصد منه توفير الخدمات المناسبة لسكان القدس وجوارها».[٣٣] وفورًا في أعقاب هذا التنبيه، نفّذت إسرائيل في اليوم التالي «قانون التنظيم والإدارة (التعديل رقم ١١)، والذي نص على أن قانون وولاية وإدارة الدولة ينبغي أن تُطبّق في أي منطقة تحددها الحكومة بموجب مرسوم».[٣٤] وتبع ذلك مرسوم أعلن بأن «البلدة القديمة في القدس وبعض الأراضي المتاخمة تخضع لقانون وولاية وإدارة إسرائيل».[٣٥]

٣١ انظر:
Thomas Abowd, "The Moroccan Quarter: A History of the Present", 7 Journal of Palestine Studies (2000), available at: <https://www.palestine-studies.org/jq/fulltext/78159>.

٣٢ انظر:
Report of the Secretary-General under General Assembly Resolution 2254 (ES-V) Relating to Jerusalem, 12 September 1967, UN Doc. S/8146, para. 114.

٣٣ انظر:
Akevot, "It should be described as an act of Municipal Fusion, rather than annexation," (26 June 1967), available at: <https://www.akevot.org.il/en/article/municipal-fusion/?full>.

٣٤ انظر:
Henry Cattan, "Jerusalem" (St. Martin's Press New York, 1981) 71.

٣٥ Id.

ومنذ ذلك الحين استمرت هذه التدابير الهادفة إلى فرض مزيد من السيطرة على القدس. وفي نيسان/أبريل ١٩٦٨، أصدرت وزارة المالية الإسرائيلية أمرًا بمصادرة ٢٩ هكتار في البلدة القديمة، ضمت ٧٠٠ مبنًى حجري، أغلبيتها الساحقة كان يمتلكها فلسطينيون قبل ١٩٤٨,[٣٦] وزعم الرئيس السابق لبلدية القدس بأن المصادرة ستؤدي إلى تشريد أكثر من ٦,٠٠٠ فلسطيني من البلدة القديمة.[٣٧] وردًا على هذا العمل وما نُظر إليه على أنه خطة إسرائيلية لتهجير الفلسطينيين واستبدالهم بسكان يهود، وجهت الأردن رسالة إلى مجلس الأمن. من جهتها ردت إسرائيل بأن «تجديد النقاش بشأن تلك القضايا لا يخدم مصالح السلام».[٣٨] وبالفعل كان هدف إسرائيل تأسيس حيّ يهودي جديد في المنطقة المصادرة. وبغياب موقف حقيقي من المجتمع الدولي، بدأت إسرائيل عملية إخلاء جماعية استمرت أزيد من ١٠ أعوام نجم عنها التهجير القسري لآلاف الفلسطينيين من المنطقة.[٣٩]

البيت الاستيطاني لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق آريل شارون في طريق الواد © الحق.

من المهم ملاحظة أن «الحيّ اليهودي» الذي أسس بعد الاحتلال لا يمثّل المنطقة «التقليدية» المسكونة من قبل المجتمع اليهودي قبل ١٩٤٨. فالحيّ اليهودي الأصلي في البلدة القديمة كان صغيرًا و»متقلبًا بحسب الهجرة والظروف السياسية»،[٤٠] ويقدر الآن بأنه «أكبر بخمس مرات من منطقته الأصلية».[٤١] وينبغي كذلك ملاحظة أن

٣٦ انظر:
One hundred and five of the 700 buildings were reported to have belonged to Jews before 1948. Michael Dumper, "Israeli Settlement in the Old City of Jerusalem", XXI (4) Journal of Palestine Studies (Summer 1992) 37-38.

٣٧ Id. at p.38.

٣٨ انظر:
Yearbook of the United Nations 1968, Volume 22, Office of Public Information, (31 December 1968), available at: <https://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/9D181D3B2925E6B785256CC6007496AA>.

٣٩ انظر:
While some tenants accepted compensation, Israel also litigated against, harassed, and coerced many other tenants to ensure their transfer, and issued an amendment to the Absentee Property Law. *Supra* note 37, p.38.

٤٠ انظر:
Michael Dumper, The Politics of Jerusalem, (Columbia University Press, 1997) 174-175.

٤١ انظر:
Nadia Abu El-Haj, "Facts on the Ground: Archaeological Practice and Territorial Self-Fashioning in Israeli Society", p. 167.

«ما لا يتجاوز ٢٠ بالمئة من الحيّ كان يمتلكه يهود عندما اندلعت حرب عام ١٩٤٨»، بينما عادت أغلبية الممتلكات «إلى الملّاك الفلسطينيين والوقفين الخيري والذُّري».[٤٢]

وبعد هذه الفترة من عمل الدولة المباشر لتهجير الفلسطينيين من «الحيّ اليهودي»، أشير إلى المراحل اللاحقة من الاستيطان باسم الاستهداف الاستيطاني «المستتر» لحارة المسلمين، تلاها الدعم «المكشوف» للمستوطنين من قبل الحكومة الإسرائيلية.[٤٣] وجرى هذا الاستهداف والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية بتسهيل من قوانين تمييزية وسلطة قضائية منحازة، حيث يمكن للمستوطنين في معظم الأحيان «الإبقاء على قضايا قيد النظر إلى ما لا نهاية».[٤٤] يسلط القسم التالي الضوء على بعض الأساليب المستخدمة في نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى البلدة القديمة وتهجير الفلسطينيين منها.

أ. غياب السكن الملائم والخدمات

يواجه الفلسطينيون القاطنون في البلدة القديمة، وفي القدس بوجه عام، تمييزًا ممنهجاً فيما يتعلق بالبناء وتوسيع البيوت، وفي الحصول على خدمات بلدية لائقة. ونادرًا ما تَمنح بلدية القدس تراخيص بناء للفلسطينيين القاطنين في البلدة القديمة، وتقوم سلطة الآثار كذلك بمراقبة أنشطة الإنشاءات والترميم عن كثب. في عام ٢٠١٥، أُفيد بأن تلك المراقبة تستلزم دفع «رسم مراقبة للموظفين بقيمة ٣٠٠ دولار عن كل يوم» من قبل الأفراد لسلطة الآثار.[٤٥] وذَكر أحد سكان الحيّ الأفريقي الذي قابلته مؤسسة الحق أنه «حتى لو أردت أن تقوم بالترميم، ولديك القدرة على ذلك، فإن البلدية وسلطة الآثار تأتيان وتفحصان. إن العملية برمتها تأخذ وقتًا؛ ويمكن أن تستغرق أعوامًا. ولذلك فإن ظروف السكن سيئة جدًا».[٤٦]

أحد الأشخاص الذين قابلتهم مؤسسة الحق كان قد أجبر مؤخرًا على هدم بيته الواقع في طريق الواد بالبلدة القديمة بنفسه، حيث كان يعيش مع زوجته وأطفاله. وكان بيته ضمن مبنًى مؤلف من ثلاثة طوابق، وتعود ملكيته للأوقاف، فيه مطعم في الطابق الأول، يملكه ابن عمه، وفي الطابق الثاني شقة تعود لوالدته. وعندما كبرت عائلته، قرر بناء الطابق الثالث: «في ١٩٩٩ قبل الانتفاضة الثانية،

---

٤٢ انظر: *Supra* note 41, p.175.

٤٣ انظر: *Supra* note 37, p32-33.

٤٤ انظر: Id. at p.50.

٤٥ انظر:
The cited article notes "Fewer than ten permits were granted during almost 50 years of occupation." Rehabilitation Works in the Old City of Jerusalem, This Week in Palestine, February 2015, <http://thisweekinpalestine.com/wp-content/uploads/2015/02/Renovation-and-Rehabilitation.pdf>.

٤٦ مقابلة مع ساكن في حارة الأفارقة (تم حجب الاسم)، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٨.

بَنيت من دون رخصة، وكما هو معروف فإن الاحتلال يمنع أي بناء للفلسطينيين في البلدة القديمة... الطابقان الأول والثاني بنيا قبل عشرات السنين من النكبة والاحتلال».[٤٧] وتابع شارحًا تجربته:

> «بدأت المضايقات في عام ٢٠٠٧، عندما جاء مفتشون من البلدية وأعطوني أمر هدم سينفّذ خلال ٦٠ يومًا. توجهت إلى المحكمة للاستئناف ضد الأمر. وصلت القضية إلى المحكمة العليا، والتي أقرت الهدم في عام ٢٠١٦. وخلال السنوات التي كانت فيها القضية قيد النظر في المحاكم، غُرّمت ثلاث مرات: في المرة الأولى ٣٥,٠٠٠ شيكل، ثم ٢٠,٠٠٠ شيكل في المرتين الثانية والثالثة. دفعتها كلها؛ كما حاولت الحصول على ترخيص بناء واستشرت عددًا من المحامين والمهندسين، وجميعهم قالوا لي بأنني سأدفع الكثير من المال من دون نتيجة حيث أن الاحتلال لا يسمح بأي بناء في البلدة القديمة كونها منطقة تاريخية. بعد إصدار القرار النهائي في عام ٢٠١٦، قمت بهدم التقسيمات الداخلية من منزلي؛ ولم يعد مناسبا للعيش: لم يبق سوى السقف والجدران الخارجية الأربعة. بعد عام، في ٢٠١٧، استُدعيت من قبل البلدية لحضور جلسة المحكمة، حيث قررت المحكمة أن عليّ هدم البيت حتى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإلا ستقوم البلدية بالهدم وسأدفع أنا التكاليف. لم أقم بالهدم، وتوجهت إلى محكمة البلدية للتأجيل، ومنحوني حتى ٧ نيسان/أبريل لأقوم بالهدم. في ١ نيسان/أبريل، بدأت بهدم بيتي بنفسي، واستغرقني الأمر عشرة أيام. كان البيت مبنيًا من الأسمنت والحجر. كلفني هدمه ٣٥,٠٠٠ شيكل [...]».[٤٨]

ونتيجة لعدم توفر السكن الملائم ، فإن الاكتظاظ في البلدة القديمة شديد جدًا لدرجة أن بعض العائلات تضطر إلى التناوب على النوم،[٤٩] بينما الأسر الممتدة تضطر إما إلى مغادرة البلدة القديمة، أو كما ورد أعلاه، إلى البناء بصورة «غير قانونية». هذا وأشار تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية صدر عام ٢٠١٣ إلى وجود «معدل أعلى للكثافة السكانية» في المناطق الفلسطينية من البلدة القديمة، لا سيما في «حارة المسلمين» حيث يسكن فيها ما يقدر ب «٥٣ شخصًا في الكيلومتر المربع مقابل ١٩ شخصًا» في «حارة اليهود».[٥٠]

---

٤٧ إفادة لمؤسسة الحق رقم ٢٠١٩/٢٢٣.

٤٨ المرجع نفسه.

٤٩ انظر:
In Jerusalem's Old City, Muslim Quarter faces overcrowding woes, LA Times, 20 September 2012, <https://www.latimes.com/world/la-xpm-2012-sep-20-la-fg-jerusalem-muslim-quarter-20120921-story.html>.

٥٠ الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل، الأونكتاد، ٢٠١٣، الصفحة ٣٠، متاح على:
<https//:unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2012d1_ar.pdf>.

ب. عمليات الإخلاء

سنّت إسرائيل عام ١٩٧٠ قانون أنظمة القضاء والإدارة، والذي يُجيز للإسرائيليين رفع دعاوى «للمطالبة بالأراضي والممتلكات التي يُدّعى أن يهودًا كانوا يملكونها في القدس الشرقية قبل إقامة دولة إسرائيل».[٥١] ونتيجة لذلك فإن الفلسطينيين الذين خسروا ممتلكاتهم وتعرضوا للتهجير القسري في عام ١٩٤٨ يُحظر عليهم استعادتها، في حين جرى تعويض اليهود الذين غادروا في نفس العام.[٥٢]

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) أنّ ٧٤ فلسطينيًا يعيشون تحت خطر التهجير في البلدة القديمة بالقدس، أكثر من ثلثهم من الأطفال.[٥٣] وأشار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مؤخرًا إلى أن «قضايا التهجير ، التي رُفعت غالبيتها بواسطة منظمات المستوطنين، قائمة في سياق الضم الأحادي الجانب الذي قامت به إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة. ويؤكد مجلس الأمن في قراراته على أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع مدينة القدس ووضعها باطلة ولاغية».[٥٤]

قضية عائلة غيث–صب لبن

عاشت عائلة غيث-صب لبن في بيتها بوصفها مستأجِرة منذ عام ١٩٥٣، حيث كانت تستأجر العقار من «حارس أملاك العدو» الأردني.[٥٥] وعقب بدء الاحتلال في عام ١٩٦٧، استولى حارس الأملاك العامة الإسرائيلي على العقار، وبعد سنوات قليلة، أتاح قانون حماية الساكن لعام ١٩٧٢

٥١ الإخلاء الوشيك يطال أُسرة فلسطينية في القدس الشرقية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، متاح على:
<https//:www.ochaopt.org/ar/content/imminent-eviction-palestinian-family-east-jerusalem0->.

٥٢ انظر:
Id. *See also:* "Moreover, the Jews who were evacuated during the war from the eastern part of the city, already received alternate housing in abandoned Palestinian property in western part of Jerusalem." The Status of West Bank Assets Owned by Jews Prior to 1948: HCJ 3036/03 Shlomo Valero v. The State of Israel (Judgment of February 6, 2011), Hamoked, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Documents1941>.

٥٣ الإخلاء الوشيك يطال أُسرة فلسطينية في القدس الشرقية، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا)، متاح على:
<https//:www.ochaopt.org/ar/content/imminent-eviction-palestinian-family-east-jerusalem0->.

٥٤ تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، A/HRC/40/73، الفقرة ٢١.

٥٥ بحسب أحد أعضاء عائلة غيث-صب لبن، مع أن عائلة يهودية عاشت في البيت قبل عام ١٩٤٨، فمن غير الواضح إن كانوا مُلّاكًا أو مستأجرين.

وضعية «المستأجر المحمي».[٥٦] وكانت العائلة قد أُجبرت على الخروج من بيتها في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، لكن سمح لهم بالعودة عام ٢٠٠٠ بعد دعاوى قضائية.[٥٧] وتم خصخصة العقار بواسطة مناقصة ومن دون إشعار العائلة، وفي عام ٢٠١٠، استحوذت «غاليتسيا ترست» (Galetzia Trust) على العقار. يذكر أن «غاليتسيا» ترتبط بمنظمات استيطانية، بما فيها جمعية «عطيريت كوهانيم».[٥٨] وقدّمت «غاليتسيا ترست» التماسًا للمحكمة لإخلاء العائلة، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وافقت محكمة الصلح، التي تترأسها قاضية هي نفسها من المستوطنين، على الالتماس بالاستناد إلى أن العائلة فقدت وضعية الساكن المحمي.[٥٩] وتبع ذلك محاولتين للإخلاء قام بهما مستوطنون مطلع عام ٢٠١٥. وعقب الاستئناف، حكمت المحكمة العليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بإمكانية بقاء الوالدين من عائلة غيث-صب لبن في البيت لعشر سنوات إضافية بوصفهم مستأجرين محميين، بينما على أولادهما وأحفادهما (ستة أشخاص) الذين كانوا يعيشون معهما الخروج فورًا.[٦٠]

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، رفعت «غاليتسيا ترست» قضية إخلاء جديدة على عائلة غيث-صب لبن حيث أن حكم المحكمة العليا في عام ٢٠١٦ سمح لها بالبدء في إجراءات جديدة بعد عامين على الحكم. وينظر حاليًا في القضية.

وسبق القرار الأول إصدار رسالة مشتركة لثلاثة مقررين خاصين للأمم المتحدة حول القضية، أبرزوا فيها الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الناجمة عن الإخلاء القسري للعائلة.[٦١] وكما أشار المقرر الخاص السابق المعني بالأرض الفلسطينية المحتلة، فإن قضية عائلة غيث-صب لبن توضح «البيئة التي يعيش فيها الفلسطينيون في القدس الشرقية

٥٦ انظر:
Lawyers for Palestinian Human Rights, "LPHR Urgent Action: Under a month to prevent the unlawful forced displacement of the Ghaith-Sub Laban family from their home of over 60 years in occupied East Jerusalem" (4 November 2015), available at: <https://lphr.org.uk/latest-news/lphr-urgent-action-under-a-month-to-prevent-the-unlawful-forced-displacement-of-the-ghaith-sub-laban-family-from-their-home-of-over-60-years-in-occupied-east-jerusalem/>.

٥٧ Id.

٥٨ Id.

٥٩ انظر:
Joint communication (case No. ISR 1/2015) with the Special Rapporteurs on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, on the independence of judges and lawyers, and on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, 30 April 2015, available at: <https://spdb.ohchr.org/hrdb/30th/public_-_UA_Israel_30.04.15_(1.2015)_pro.pdf>.

٦٠ انظر:
Charlotte Silver, "Israeli judges order grandchildren out of Jerusalem family's home, Electronic Intifada" (21 December 2016), <https://electronicintifada.net/blogs/charlotte-silver/israeli-judges-order-grandchildren-out-jerusalem-familys-home>.

٦١ انظر:
Joint communication (case No. ISR 1/2015) with the Special Rapporteurs on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, on the independence of judges and lawyers, and on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, 30 April 2015, available at: <https://spdb.ohchr.org/hrdb/30th/public_-_UA_Israel_30.04.15_(1.2015)_pro.pdf>.

المحتلة تحت ضغوط قوية من جانب منظمات المستوطنين الإسرائيليين، وعدم وجود حماية قانونية مناسبة للفلسطينيين».[٦٢]

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه القضية تبين كيفية عمل القضاء الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية والمنظمات الاستيطانية معًا لاستهداف وترحيل الفلسطينيين من بيوتهم.

ج. استهداف ممتلكات الكنيسة

بالإضافة إلى الممتلكات العائدة للفلسطينيين وتلك التي يزعم أنها كانت مملوكة لليهود في السابق، فإن الجماعات الاستيطانية قد استهدفت أيضًا ممتلكات المؤسسات الدينية في البلدة القديمة، وأكثر تلك الممتلكات شهرة هي العائدة للكنيسة الأرثوذكسية اليونانية، حيث أفيد بأن الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية تملك ثلث الأراضي في البلدة القديمة،[٦٣] وتتعرض لانتقادات مستمرة على سماحها بسيطرة جماعات استيطانية وكيانات إسرائيلية على أراضيها في أنحاء فلسطين الانتدابية، و/أو على بيع أراضيها لتلك الجهات، وغالبًا بأسعار أدنى بكثير من القيمة السوقية. وقد شملت هذه الأراضي ممتلكات استراتيجية في بيت لحم ويافا وحيفا، وغيرها من الأماكن.[٦٤] ومن الجدير بالذكر أن منتقدي الكنيسة يشيرون إلى أن كثيرًا من الأراضي «أعطيت للكنيسة كَهِبات، من قبل السكان الفلسطينيين، لأجل حفظها، ولخدمة المجتمع الأرثوذكسي بصفة عامة» .[٦٥]

ا. منطقة باب الخليل

وكما سيتبيّن في القسم الرابع، سعت إسرائيل إلى تعميق سيطرتها على منطقة باب الخليل ليس لدعم الاقتصاد السياحي الإسرائيلي فقط، ولكن أيضًا للتحكم بكيفية رؤية الزائرين للمدينة. وقد شكّل بيع

٦٢ تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مكارم وبيسونو، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، A/HRC/31/73، الفقرة ٥٢.

٦٣ انظر:

Dalia Hatuqa, "Holy Land for Sale, Foreign Policy", (Foreign Policy, 7 January 2019), available at: <https://foreignpolicy.com/2019/01/07/holy-land-for-sale/>.

٦٤ انظر:

Greek Patriarch's Sale of Church Lands to Settler Groups Infuriates Palestinian Christians, Washington Report on Middle East Affairs, November/December 2017, available at: <https://www.wrmea.org/israel/palestine/greek-patriarchs-sale-of-church-lands-to-settler-groups-infuriates-palestinian-christians.html>.

٦٥ Id.

سياح يقفون إلى جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي خارج فندق البتراء، آب/أغسطس ٢٠١٨ © الحق.

ممتلكات كنسية رئيسية في عام ٢٠٠٤ لجماعة «عطيريت كوهانيم»[٦٦] الاستيطانية الإسرائيلية عاملًا مهمًا في تحديد مستقبل المنطقة، واشتملت العقارات على:

- فندق الإمبيريال (باب الخليل)، اشتُرِيَ بـ ١,٢٥ مليون دولار؛
- فندق البتراء (باب الخليل)، اشتُرِيَ بـ ٥٠٠,٠٠٠ دولار؛ و
- قطعة أرض بالقرب من باب حُطّة (شارع المعظمية ١٨)،اشتُرِيَت بـ ٥٥,٠٠٠ دولار.[٦٧]

واشتملت الصفقة على تأجير لمدة ٩٩ عامًا قابلة للتجديد.[٦٨] في ذلك الوقت، ادعى بطريرك الروم الأرثوذكس آنذاك إيرنيوس، أن «المدير المالي، نيكولاس باباديموس» في البطريركية، والذي كان لديه

---

٦٦ انظر:
The deal was reportedly made between holding companies for Ateret Cohanim - Berisford Investments Ltd, Richards Marketing Corporation and Gallow Global Ltd- and the Church. Court sides with right-wing Jewish group in Old City church property dispute, Times of Israel, 1 August 2017, available at: <https://www.timesofisrael.com/court-sides-with-right-wing-jewish-group-in-old-city-church-property-dispute/>

٦٧ انظر:
Id. Jihad Abu Raya, "The most disputed land on earth: How Greek Orthodox church sold off Palestinian plots", (Middle East Eye, 28 September 2017), available at: <https://www.middleeasteye.net/big-story/most-disputed-land-earth-how-greek-orthodox-church-sold-palestinian-plots>.

٦٨ Supra Note 68.

توكيلات، أتم الصفقات دون موافقته.[٦٩] ونظرًا لأهمية العقارات أنشأت القيادة الفلسطينية لجنة تحقيق وجدت أنه لا يتوفر دليل يدين إيرنيوس، وبأن الإجراءات الداخلية النظامية في الكنيسة لم تُتبع، وبأن «خطة مدروسة بعناية» تكشفت وهي التي أدت في النهاية إلى الصفقة.[٧٠]

وبعد فرض الإقامة على إيرنيوس ومرور سنوات من المحاكمات، حكمت المحكمة المركزية في القدس، في آب/أغسطس ٢٠١٧، لصالح «عطيريت كوهانيم» - رافضةً ادعاء الكنيسة بأن عقود الإيجار جرى الحصول عليها عن طريق الاحتيال - بل أمرت الكنيسة كذلك بدفع التكاليف القانونية لـ «عطيريت كوهانيم».[٧١] هذا وتقوم الكنيسة بالطعن في القرار الصادر. أما التجار في منطقة باب الخليل ممن جرت مقابلتهم مرارًا فقد أكدوا على حجم الآثار المدمرة لمثل هذا الاستيلاء على المنطقة؛ وأشار أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية في المنطقة إلى أن «الجميع مذعورون».[٧٢]

٢. الهوسبيس

إن الأثر الشديد لما جرى لعقارات باب الخليل على الفلسطينيين، بما في ذلك على الطابع الأوسع للبلدة القديمة، يمكن أن يستنبط مما جرى لعقار آخر من عقارات الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية استولت عليه «عطيريت كوهانيم» في البلدة القديمة. وهذا العقار هو «الهوسبيس» (St. John's Hospice) الواقع في حارة النصارى والمطل على كنيسة القيامة. حيث استولى عليه ١٥٠ مستوطنًا في نيسان/أبريل ١٩٩٠، في أعقاب ما يزعم أنه تأجير من الباطن للعقار لشركة مسجلة في بنما ومرتبطة بـ «عطيريت كوهانيم».[٧٣] الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية من جهتها قالت إنها لم توافق على التأجير من الباطن ولم تتلق أي عائدات منه، وتوجهت إلى القضاء لإخلاء المستوطنين.[٧٤] وهذا ولم تتصرف «عطيريت كوهانيم» بمفردها في عملية الاستيلاء على العقار، حيث ساهمت وزارة البناء والإسكان

٦٩ Id.

٧٠ انظر:
The Palestinian Commission to probe the facts and realities of the so-called Bab Al-Khalil and the Greek Orthodox Patriarchate, Report of the Legal Commission (English translation).

٧١ انظر:
Sue Sukres, "After Court Loss, Church Vows Fight Over Old City Hotels Will Go On" (Times of Israel, 1 August 2017), available at: <https://www.timesofisrael.com/after-court-loss-church-vows-fight-over-old-city-hotels-will-go-on/>.

٧٢ مقابلة مع أحد أعضاء مؤسسة سانت إيف، ١ آب/أغسطس ٢٠١٨.

٧٣ انظر:
Orly Levy and Erik Cohen, "The Occupation by Jews of St. John's Hospice in the Old City of Jerusalem: An Analysis of an Iconic Event" 26(2) Urban Anthropology and Studies of Cultural Systems and World Economic Development (Summer, 1997) 208.

٧٤ Id. at 218-219.

الإسرائيلية بملغ ١,٨ مليون دولار للاستئجار، عبر شركة تابعة للصندوق القومي اليهودي.[٧٥] فقد صرّح متحدث باسم المستوطنين حينها بالقول أن الهوسبيس كان «حالة اختبار لأنه... أكثر من أي مبنى آخر، حقق هدف 'عطيريت كوهانيم' باستيطان القدس العتيقة».[٧٦]

هذا وقوبل الاستيلاء باحتجاجات محلية، من ضمنها كان إغلاق كل الأماكن المقدسة المسيحية في مدن عديدة من الناصرة وحتى بيت لحم ليوم واحد،[٧٧] وكذلك بتنظيم احتجاج أمام الهوسبيس جرى فضه بعنف، حيث أن البطريرك آنذاك «دُفع على الأرض من قبل مستوطنين».[٧٨] وحتى أن وزارة الخارجية الأمريكية وصفت ما أقدم عليه المستوطنون بأنه «عمل لا يراعي المشاعر واستفزازي».[٧٩] وبالرغم من الشجب واسع النطاق، تحتفظ «عطيريت كوهانيم» بسيطرتها على الموقع، والذي يشمل الآن مساحة سكنية لعشر عائلات، من ضمنها حوالي ١٠٠ طفل، إلى جانب «يشيفا» (مدرسة دينية يهودية) لما بين ٧٠ و٨٠ طالبًا، وكنيس.[٨٠]

إن الآثار التحويلية لعمليات الاستيلاء هذه على طابع البلدة القديمة والوجود الفلسطيني فيها شديدة. وعلى الرغم من تأكيد مؤسسات دينية، بما فيها الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية وغيرها، على أن عمليات نقل المستوطنين إلى البلدة القديمة تؤدي إلى تغيير «الوضع القائم»[٨١] وبأنها غير قانونية بموجب القانون الدولي، فإن أي إجراءات قوية، بما في ذلك من قبل الجهات الدبلوماسية، لم تُتخذ. لا بل إن هذه الحوادث تُبرز الطريقة المريبة والمبطنة التي تتم من خلالها حيازة العقارات في البلدة القديمة على وجه الخصوص، والدعم الذي تقدمه السلطات الرسمية الإسرائيلية، بما فيها النظام القضائي، بغية تسهيل الاستيطان غير القانوني ، وتبرز أيضًا ثقافة سائدة من الحصانة بينما يُمحى الوجود الفلسطيني.

٧٥ Id. at 215

٧٦ Id. at 220

٧٧ انظر:
"Christian Sites to Close in 1-Day Israel Protest" (Los Angeles Times, 24 April 1990), available at: <https://www.latimes.com/archives/la-xpm-1990-04-24-mn-330-story.html>.

٧٨ انظر: Michael Dumper, The Politics of Jerusalem, (n 41) 195

٧٩ Supra note 78

٨٠ انظر:
"Entire neighborhood behind one door in the Old City of Jerusalem" (Israel National News, 29 May 2017), available at: <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/230311>

٨١ انظر:
In regards to the Jaffa Gate properties, Church leaders "condemned Israel for its 'systematic attempt to undermine the integrity of the Holy City of Jerusalem' and 'weak[ing] the Christian presence' in Palestine" in "Church leaders condemn Israel for 'systematically' undermining Christianity" (Middle East Monitory, 7 September 2017), available at: <https://www.middleeastmonitor.com/20170907-church-leaders-condemn-israel-for-systematically-undermining-christianity/>.

وقد سعت السلطات الرسمية الإسرائيلية أيضًا إلى استخدام وسائل أخرى لاستهداف العقارات التي تملكها كنائس. ففي عام ٢٠١٨ شرعت بلدية القدس في خطة لفرض ضرائب على الممتلكات الكنسية، وصفها زعماء الكنائس الأرثوذوكسية اليونانية والكاثوليكية والأرمنية بأنها تأتي ضمن «حملة ممنهجة ضد الكنائس والمسيحيين في الأرض المقدسة، وتشكل انتهاكًا صارخًا للوضع القائم».[٨٢] وفي عام ٢٠١٨ أيضًا، قُدم مشروع قرار إلى الكنيست يتيح للدولة وضع اليد على الممتلكات الكنسية التي بيعت لشركات المقاولات الخاصة.[٨٣] هذا ولم ينفّذ مشروع القانون ولا خطة فرض الضرائب.

د. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق

منذ عام ١٩٦٧ سعت إسرائيل إلى تهجير السكان الفلسطينيين من البلدة القديمة قسرًا ونقل مستوطنين إسرائيليين إليها. وتحظر المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة النقل القسري الفردي أو الجماعي للأفراد المحميين، وتجيز استثناءً الإخلاء الكلي أو الجزئي فقط «إذا اقتضى ذلك أمن السكان أو لأسباب عسكرية قهرية». ويمكن للتهجير القسري أن يكون مباشرًا، وغير مباشر من خلال خلق بيئة قسرية تحرم الأشخاص المحميين من «اختيار حر أو حقيقي بالبقاء».[٨٤]

مقهى في شارع الواد مع لافتة تفيد بأنه «أسس من قبل أصدقاء 'عطيريت كوهانيم' الأستراليين.» © الحق

يتعرض الفلسطينيون للتهجير القسري من قبل إسرائيل منذ بدء الاحتلال حينما هَدمت حارة المغاربة وأزالتها كليًا. وسهلت إسرائيل أيضًا إيجاد أرضية مناسبة لتنفيذ الترحيل القسري، بما في ذلك من خلال سياستها التمييزية للتخطيط،

٨٢ انظر:
Ruth Eglash, "Israel backtracks on plan to tax church properties" (Boston Globe, 27 February 2018), available at: <https://www.bostonglobe.com/news/world/2018/02/27/israel-backtracks-plan-tax-church-properties/uYOmRqhBiZCLbYNFAtETxN/story.html>.

٨٣ انظر:
"Jerusalem churches fear Israel is using 'discriminatory' bill to seize their land" (Christian Today, 23 December 2018), available at: <https://www.christiantoday.com/article/jerusalem-churches-fear-israel-is-using-discriminatory-bill-to-seize-their-land/131307.htm>.

٨٤ انظر:
Judgment in the Case the Prosecutor v. Vidoje Blagojevi and Dragan Joki, Summary of Judgment,17 January 2005,p.5, available at: <http://www.icty.org/x/cases/blagojevic_jokic/tjug/en/050117_Blagojevi_Joki_summary_en.pdf>.

والنقص في تقديم الخدمات الأساسية في البلدة القديمة، وإفلات المستوطنين من العقاب على اعتداءاتهم. وبقيامها بذلك، فإن إسرائيل تنتهك أيضًا حق الفلسطينيين في مستوًى معيشي لائق،[٨٥] والذي يشمل، من بين حقوق أخرى، ال مسكن الملائم، وحرية اختيار الفرد مكان إقامته.[٨٦]

والأمر الهام هو أن التهجير غير المشروع يتضمن أيضًا نقل سلطات الاحتلال لسكانها المدنيين إلى الإقليم المحتل. فالتعليق على المادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة يشير إلى أن هذه الممارسة كانت قد استخدمت من قبل سلطات احتلال «لأسباب سياسية وعنصرية أو من أجل، كما ادعت، استعمار تلك الأراضي». وفي الحقيقة فإن المسؤولين الإسرائيليين والمستوطنين أنفسهم قد أكدوا رغبتهم في تغيير الطبيعة السكانية للقدس من خلال توطين مستوطنين إسرائيليين في المدينة، وفي الأرض الفلسطينية المحتلة بصورة عامة.

٨٥ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (XXI) 2200A المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، تاريخ بدء النفاذ: ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، المادة (١١).

٨٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، المادة (١٢).

٤ فرض حالة من الانقطاع: سياسات إسرائيل تجاه المؤسسات الفلسطينية وإعاقة الممارسات الدينية

تمثل القدس العاصمة التعليمية والاجتماعية والثقافية لفلسطين، وللبلدة القديمة على وجه التحديد دور مركزي في الحياة الدينية للفلسطينيين. وعليه، لا تقتصر البلدة القديمة في قيمتها بالنسبة للفلسطينيين على الأهمية التاريخية العميقة، بل تتعداها إلى آثار ملموسة وغير ملموسة على المجتمع الفلسطيني ككل. وبدلًا من احترام وتسهيل هذه الروابط، وضعت إسرائيل مجموعة متنوعة من السياسات والممارسات الرامية إلى فصل الفلسطينيين كافة عن البلدة القديمة، ولضمان سيطرتها على نطاق أي روابط تعليمية واجتماعية ودينية بالمدينة أو أي أنشطة فيها.

أ. استهداف المؤسسات التعليمية والثقافية والاجتماعية

تتعرض المؤسسات الفلسطينية التعليمية والاجتماعية والثقافية في القدس لاستهداف مباشر من قبل السلطات الإسرائيلية، وتعاني هذه المؤسسات من السياسات الإسرائيلية الأوسع منذ بدء الاحتلال. وتشير التقديرات إلى أنه منذ عام ١٩٦٧ أغلقت إسرائيل أكثر من ١٢٠ مؤسسة اجتماعية وثقافية وسياسية في القدس.[٨٧] في شباط/فبراير ٢٠١٩ عبر ممثل الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله عن أسفه «لتمديد [إسرائيل] إغلاق مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية، بما فيها بيت الشرق و الغرفة التجارية الصناعية العربية، والتي يستمر منعها من العمل على مدار الثمانية عشر عاماً الماضية»، وأشار إلى أن « الغياب المؤسساتي الفلسطيني في القدس الشرقية

> "هناك نوع آخر من القتل. القدس يجري خنقها. يقتلونها من دون إظهار ذلك."
>
> - عمر غرابلي، مدير دار الأيتام الإسلامية الصناعية.

٨٧ دائرة شؤون المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، استفسار بالبريد الإلكتروني تم الرد عليه بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩.

يستمر بالتأثير سلبًا على المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين المقيمين فيها بالإضافة إلى التأثير سلبًا على الوضع الأمني على الأرض».[٨٨]

وكما هو الحال في أنحاء المناطق الأخرى من القدس، تضررت المؤسسات الفلسطينية في البلدة القديمة بسبب العزل والشرذمة التي فرضتها إسرائيل على المدينة، وبسبب المضايقات والإغلاق الذي تتعرض له من قبل السلطات الإسرائيلية.

ا. برج اللقلق

تأسست «جمعية مركز برج اللقلق المجتمعي» عام ١٩٩١ في منطقة باب حُطّة بحارة المسلمين. وتقدم الجمعية برامج رياضية وترفيهية وغيرها من البرامج المتنوعة لكل من الأطفال والبالغين. كما توفر مساحة مفتوحة للمجتمع المحلي هو في أمس الحاجة لها. وتهدف الجمعية أيضًا إلى «حماية الأرض من أي نوع من الاستيطان المستقبلي أو المصادرة ولضمان بقائها مفتوحة أمام سكان البلدة القديمة والوصول إليها».[٨٩] ونظرًا لمساحة الجمعية وموقعها فقد صارت هدفًا رئيسًا للسلطات الإسرائيلية والجماعات الاستيطانية. فعلى سبيل المثال، استهدفت «عطيريت كوهانيم» المنطقة عام ١٩٩٦، بهدف بناء بيوت للمستوطنين وكنيس ومدرسة دينية بجوارها.[٩٠]

وهناك الآن ثلاثة أوامر هدم معلقة ضد الجمعية، بما فيها الدفيئة الزراعية والخيمة (المظلة) والمدرج الخاص بملعب كرة القدم.[٩١] وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلية قد داهمت الجمعية خلال الجمعة الأولى من شهر رمضان عام ٢٠١٩ لإزالة مجسم «فانوس رمضان» بحجة عدم وجود تصريح بإقامته.[٩٢] وبعد رفع الأمر للمحكمة تقرر الإبقاء عليه حتى نهاية رمضان.

وتقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي بانتظام بمداهمة الجمعية ومضايقة الأطفال والموظفين هناك. وعلى سبيل المثال، في ٢٢ تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٤، داهمت قوات الاحتلال الجمعية وفتشتها لأكثر من

---

٨٨ بيان محلي صادر عن الاتحاد الأوروبي حول تمديد إغلاق مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية، مكتب ممثل الاتحاد الأوروبي (الضفة الغربية وقطاع غزة، الأونروا)، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، متاح على:
<https//:eeas.europa.eu/delegations/palestine-occupied-palestinian-territory-west-bank-and-gaza-strip/58003/node_58003/ar>.

٨٩ من نحن: أهداف الجمعية، جمعية مركز برج اللقلق المجتمعية، متاح على:
<https://www.burjalluqluq.org/home/%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%85%d8%b9%d9%8a%d8%a9/?lang=ar>.

٩٠ انظر:
"Children's Playground, Women's Recreation Tent among Latest Targets as Israel Intensifies Oppression of Old City Palestinians" (WAFA, 29 March, 2017), available at: <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=zxEj4ca9232955853azxEj4c>.

٩١ مقابلة مع منتصر دكيدك، مدير برج اللقلق، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٩٢ المرجع نفسه.

ساعتين، واقتحمت أيضًا روضة الأطفال التي كان حاضرًا فيها حوالي ٤٠ طفلًا.[٩٣] وأشار مدير الجمعية إلى أن الحادثة تسببت للأطفال بالخوف والهلع.[٩٤]

٢. دار الأيتام الإسلامية الصناعية

أُسست دار الأيتام الإسلامية الصناعية عام ١٩٢٢ لتكون مَهجعًا ومدرسة تُقدم التدريب المهني للصِبية والشباب. وفي والماضي كان للمبنى مساحة خاصة للمسنين ومساحة للفتيات.[٩٥] وتُقدم دار الأيتام حاليًا التدريب المهني في مجالات تتراوح بين النجارة والتوصيلات الكهربائية وغيرها من المجالات، وتشتهر ببرامجها التدريبية على الطباعة والنشر. هذا يحمل المبنى الذي يضم المدرسة أهمية تاريخية، حيث كان قصرًا خلال الفترة المملوكية، ولاحقًا استخدم مقرًا لمتصرفية القدس خلال الفترة العثمانية.[٩٦]

دار الأيتام الإسلامية الصناعية © الحق

وأكد مدير دار الأيتام، عمر غرابلي، على الأهمية التاريخية للمدرسة بالنسبة للعالم العربي، من خلال الخريجين الذين توجهوا للعمل في أنحاء المنطقة، وشدد على العزلة الحالية التي تعيشها المدرسة حاليًا بسبب الاحتلال. حيث وصف كيفية تغيّر تركيبة المدرسة نتيجة لإقامة إسرائيل في عام ١٩٤٨، واحتلالها وسياساتها ذات الصلة.

> «أُسست المدرسة في عام ١٩٢٢. في الأصل كان فيها طلاب من كل أنحاء فلسطين. وبعد إنشاء إسرائيل في عام ١٩٤٨، لم يعد فيها طلاب فلسطينيون من داخل الخط الأخضر. وبقي فيها طلاب من جميع أنحاء العالم العربي لغاية عام ١٩٦٧ وبداية الاحتلال. ومع إقامة إسرائيل الجدار، لم يعد بمقدور الطلبة من الضفة الغربية الحضور».[٩٧]

٩٣ «قوات الاحتلال تقتحم مقر وروضة أطفال جمعية برج اللقلق المجتمعي»، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، متاح على: <https//:www.raya.ps/news.878746/html >.

٩٤ المرجع نفسه.

٩٥ فيديو: «مائة عام من العطاء»، قناة الكوفية، متاح على: <http//:www.daralaytam.ps/en/a-hundred-years-of-giving-the-palestinian-kufiya-channel>.

٩٦ المرجع نفسه.

٩٧ مقابلة مع عمر غرابلي، مدير دار الأيتام الإسلامية الصناعية، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

ونتيجة لعزل المدرسة، بما في ذلك بسبب جدار الضم، قررت دار الأيتام فتح فرع لها في العيزرية لخدمة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينما يركز الموقع في البلدة القديمة على مساعدة وتقديم التدريب لسكان القدس.

٣. مركز نضال

افتتح مركز نضال في البلدة القديمة بالقدس في عام ٢٠٠٠، وكان ينظم أنشطة تعليمية وثقافية، بما فيها المخيمات الصيفية. داهمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مقر المركز عام ٢٠٠٥، وصادرت بعض أجهزتها في ذلك الوقت. وكان الإغلاق الأول لها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية في تموز/يوليو ٢٠١٩، حيث أغلِقت بالقوة وبشكل دائم بعد أشهر قليلة.[٩٨] وادعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أن الإغلاق جاء لأسباب «أمنية»؛ من جهته أفاد المدير السابق للمركز بالقول: «أخبرنا القاضي أن قرار الإغلاق مبني على معلومات سرية لم يسمح لنا، بالطبع، بالاطلاع عليها».[٩٩] ولم توجه تهم في ذلك الوقت. وهو ما أشار إليه موظف سابق، حيث قال في أعقاب الإغلاق في عام ٢٠٠٩:

> «حتى أنهم لم يفتشوا الغرف أو الأشخاص. كانوا يعلمون بأنهم لن يجدوا شيئًا... يعرفون أننا ننظم أنشطة ثقافية وتنموية فحسب لصالح أطفال ونساء القدس... هذه مجرد خطوة من خطوات جعل القدس عاصمة إسرائيل».[١٠٠]

ورغم أن بعض الأشخاص نظفوا المكتب المغلق في البلدة القديمة عام ٢٠١٤، فلم تُتخذ خطوات إضافية لإعادة فتحه، حيث أُفيد بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية وجهت تهديدات له. وقام طاقم مركز نضال بفتح مكتب لهم في حي شعفاط بالقدس عام ٢٠١٢، إلا أن قوات الاحتلال الإسرائيلي داهمته وأغلقته عام ٢٠١٥,[١٠١]

٩٨ The Observers, "Israel puts pressure on Palestinian organisations to leave East Jerusalem" (France 24, 21 September 2012), available at: https://observers.france24.com/en/20120921-israel-puts-pressure-palestinian-organisations-leave-east-jerusalem-nidal-cultural-centre-closed-old-city

٩٩ Id.

١٠٠ Latest news from the Nidal Centre", (Taayoush, 1 January 2010), available at: http://taayoush.be/spip.php?article110"

١٠١ معلومات قدمها محمود جدة بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

ب. الاعتداءات والقيود على الوصول إلى الأماكن المقدسة في البلدة القديمة

تحتضن البلدة القديمة بالقدس أماكن دينية مهمة للديانات الإبراهيمية الثلاث. ومع ذلك، اتخذت إسرائيل منذ بداية الاحتلال مجموعة من التدابير التي تعيق حرية الفلسطينيين في العبادة، ورافق ذلك خلق رواية للأماكن المقدسة تستثني الفلسطينيين إلى حد بعيد. وبإقدامها على ذلك، تثبت إسرائيل مرة أخرى أن سياساتها المنهجية والتمييزية تستهدف الفلسطينيين بأكملهم، بغض النظر عن الدين.

١. الاعتداءات على الحرم القدسي الشريف وحرية العبادة للمسلمين الفلسطينيين

منذ عام ١٩٦٧، يتعرض الحرم القدسي الشريف، ثالث أقدس موقع في الإسلام، لاستهداف إسرائيلي منتظم تنفذه كل من السلطات الرسمية والجماعات الاستيطانية. وقد ألحقت السياسات والممارسات الإسرائيلية أضراراً بالموقع نفسه،[١٠٢] وأثرت على حق الفلسطينيين في حرية الدين، وتنوعت ما بين عمليات إغلاق للحرم القدسي كوسيلة من وسائل العقوبات الجماعية، وسن قوانين في البرلمان الإسرائيلي تهدف إلى تغيير الوضع القائم للموقع المقدس.

تواجد قوات الاحتلال الإسرائيلية خارج أحد مداخل الأقصى © الحق

قوات الاحتلال الإسرائيلية تتعرض لصبي خارج أحد مداخل الأقصى في آب/أغسطس ٢٠١٧ © الحق

وتتجاوز التقييدات المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الحرم القدسي الشريف بكثير نظام الهويات الذي تفرضه إسرائيل، والذي يمنع الفلسطينيين من بقية الضفة الغربية وقطاع غزة من دخول القدس، حيث أن هذه التقييدات تشمل أيضًا أشكال الحظر المنتظمة والتعسفية للفلسطينيين (من القدس أو غيرها من المناطق) التي تمنعهم من دخول البلدة القديمة والمسجد الأقصى، بما في ذلك

١٠٢ See: UNESCO Decision 40 COM 7A.13, Old City of Jerusalem and its Walls (site proposed by Jordan) (C 148 rev), 2016, available at: https://whc.unesco.org/en/decisions/6818

من خلال عمليات الإغلاق للحرم القدسي نفسه.[١٠٣] وكثيرًا ما تكون القيود التعسفية قائمة على أساس النوع الاجتماعي والعمر. على سبيل المثال، بتاريخ ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وثقت مؤسسة الحق منع قوات الاحتلال الإسرائيلي الرجال تحت سن الخمسين عامًا من دخول الحرم القدسي، بينما منعت في اليوم التالي، ٢٢ أيلول/سبتمبر، الرجال تحت سن الأربعين.[١٠٤]

كما أن تخفيف إسرائيل للقيود المفروضة على دخول حَمَلة هوية الضفة الغربية أيام الجمعة خلال شهر رمضان يسلط المزيد من الضوء على الطبيعة التعسفية لمثل هذه الإجراءات. على سبيل المثال، خلال شهر رمضان من العام ٢٠١٩، سُمح بدخول الأولاد دون سن ١٣، والرجال فوق الأربعين، والنساء كافة.[١٠٥]

كما هدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي، من خلال إغلاق البوابات المؤدية إلى الحرم القدسي، ومن خلال المحافظة على تواجد مكثف على كل مدخل، إلى تعطيل ومراقبة وترويع المصلين الفلسطينيين. وتضمن ذلك إغلاق باب الرحمة بقرار عسكري عام ٢٠٠٣، وأيضًا وضع أجهزة الكشف عن المعادن على المداخل المفتوحة في العام ٢٠١٧، والتي أزيلت لاحقًا في أعقاب احتجاجات واسعة.[١٠٦]

فلسطينيون ممنوعون من دخول الأقصى يصلون خارجه في أحد شوارع البلدة القديمة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ © الحق

وبالنظر إلى أهمية المسجد الأقصى، لجأت إسرائيل أيضًا إلى استخدام حظر الدخول الفردي ضد فلسطينيين كشكل من أشكال العقوبة. ففي آذار/مارس ٢٠١٩، في أعقاب إعادة فتح باب الرحمة، أُفيد

١٠٣ انظر:

See for example: Al-Haq, "Palestinian Harassed As Israeli Extremists Overtake Al-Aqsa Mosque" (23 February 2012), available at: <http://www.alhaq.org/documentation/weekly-focuses/535-palestinian-harassed-as-israeli-extremists-overtake-al-aqsa-mosque>; Al-Haq, "Al-Haq Action Alert: International community must take concrete action to end Israel's aggression against Al-Aqsa" (30 October 2014), available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/wall-and-jerusalem/864-al-haq-action-alert-international-community-must-take-concrete-action-to-end-israels-aggression-against-al-aqsa>.

١٠٤ *Supra* note 6, p.33

١٠٥ انظر:

"Tens of thousands attend second Friday of Ramadan in Jerusalem's Al-Aqsa" (WAFA, 17 May 2019) available at: <http://english.wafa.ps/page.aspx?id=BskvL8a110412865530aBskvL8>.

١٠٦ *Supra* note 8, p.2

بأنها حظرت دخول ١٣٣ فلسطينيًا إلى الحرم القدسي، بمن فيهم مسؤولين في الأوقاف الإسلامية.[١٠٧] وقد أضحت هذه الإجراءات أداة اعتيادية تستغلها إسرائيل. فعندما استُهدف الحرم القدسي في تموز/يوليو ٢٠١٧، وثقت مؤسسة الحق اتصال السلطات الإسرائيلية مع ١٨ من موظفي الأوقاف الإسلامية حيث «حُظر عليهم دخول الحرم القدسي من دون توضيح الإطار الزمني. وأعطي موظف واحد فقط أمرًا رسميًا مكتوبًا يحظر عليه الدخول لأربعة أشهر».[١٠٨] وأيضًا أحيطت مؤسسة الحق علمًا في السابق بقضية صبي فلسطيني احتجزته قوات الاحتلال الإسرائيلي في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤ بزعم إلقاؤه الحجارة، وهو ما أنكره. الصبي، والذي كان عمره ١٣ عامًا وقت الحادثة، أوقِف لحوالي ست ساعات قبل أن «يُطلق سراحه بشرط عدم دخوله الحرم القدسي لثلاثة أسابيع».[١٠٩] ولا تعتبر حالات الحظر هذه أمرًا فريدًا، بل تمثل سمة ثابتة للسياسة الإسرائيلية.

٢. عرقلة إسرائيل لحرية العبادة للمسيحيين الفلسطينيين

نتيجة للقيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة ونظام التصاريح لعلى كل الفلسطينيين، فإن المسيحيين الفلسطينيين الذين يعيشون في بقية الضفة الغربية وقطاع غزة تجري عرقلتهم أيضاً عن الوصول إلى القدس، بما في ذلك خلال فترات الأعياد. ففي عيد الفصح عام ٢٠١٩ أُفيد بأن ما بين ٨٠٠ و٩٠٠ فلسطيني من غزة تقدموا بطلبات بتصاريح لزيارة المواقع المقدسة في الضفة الغربية، بما فيها كنيسة القيامة في البلدة القديمة، وللاحتفال مع أقاربهم القاطنين في الضفة الغربية.[١١٠] إلا أن إسرائيل منحت وبشكل تعسفي تصاريح لـ ٢٠٠ فلسطيني فوق سن الـ ٥٥ عامًا للذهاب إلى الأردن بدلًا من الضفة الغربية.[١١١] وفي أعقاب انتقادات واسعة، وبعد عيد الفصح، أُفيد بأن إسرائيل سمحت لـ ٣٠٠ فلسطيني من غزة بالسفر إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس، خلال عيد الفصح الأرثوذكسي.[١١٢]

---

١٠٧ انظر:
"Israel bans 133 Jerusalemites from Al-Aqsa Mosque" (Middle East Monitory, 5 March 2019), available at: <https://www.middleeastmonitor.com/20190305-israel-bans-133-jerusalemites-from-al-aqsa-mosque/>.

١٠٨ *Supra* note 8.

١٠٩ *Supra* note 104, Action Alert.

١١٠ انظر:
Jack Khoury, "Hundreds of Gazans Asked to Celebrate Easter in Jerusalem - Israel Let 200 Go to Jordan" (Haaretz, 17 April 2019), available at: <https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium-hundreds-of-gazans-asked-to-celebrate-easter-in-jerusalem-israel-let-200-travel-to-jordan-1.7133802>.

١١١ Id.

١١٢ انظر:
Adam Ragson, "PA: 300 Gazan Christians permitted to enter Jerusalem for Easter as of Tuesday" (Times of Israel, 23 April 2019), available at:<https://www.timesofisrael.com/pa-300-gazan-christians-permitted-to-enter-jerusalem-for-easter-as-of-tuesday/>.

قوات الاحتلال الإسرائيلية تعرقل الوصول إلى كنيسة القيامة في الجمعة الحزينة، ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ © الحق

قوات الاحتلال الإسرائيلية تراقب وتوثق مواكب أحد الشعانين على باب الأسباط يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ © الحق

ويواجه الفلسطينيون من حَمَلة هويات الضفة الغربية أيضًا رفض إسرائيل التعسفي لإصدار تصاريح لهم للدخول إلى القدس خلال الأعياد المسيحية.[١١٣] فقد شدد أحد الفلسطينيين على أهمية الوصول إلى القدس، قائلًا «أريد أن أُعرّف أطفالي على الكنيسة [كنيسة القيامة]...وحلمي أن أتمكن من أخذ كل أطفالي إلى الكنيسة خلال عيد الفصح».[١١٤] وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عند التمكن من الدخول إلى القدس، فإن هناك عوائق تضعها إسرائيل أمام الحركة داخل البلدة القديمة خلال الفصح، ما يقيد الوصول إلى كنيسة القيامة، إلى جانب مناطق أخرى.

وتقوم قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضًا بمراقبة ومضايقة الفلسطينيين سنويًا خلال مواكب «أحد الشعانين» في القدس الشرقية، والتي تدخل إلى البلدة القديمة. وقد تضمنت المضايقات الاعتداء على الشبان المسيحيين الفلسطينيين والرهبان واعتقالهم على خلفية «رفعهم العلم الفلسطيني ضمن عشرات الأعلام التي يرفعها الحجاج القادمون من دول عديدة حول العالم».[١١٥]

---

١١٣ انظر:

Judith Sudilovsky, "Some West Bank Christians don't get Easter permits to enter Jerusalem" (Catholic News Service, 28 March 2016), available at: <https://www.catholicnews.com/services/englishnews/2016/some-west-bank-christians-dont-get-easter-permits-to-enter-jerusalem.cfm>.

١١٤ Id.

١١٥ انظر:

Palestinian Liberation Organization Negotiations Affairs Department, "Celebrating Easter in occupied Jerusalem: The Resurrection of Hope to Freedom" (15 April 2019), available at: <https://www.nad.ps/en/media-room/media-briefs/celebrating-easter-occupied-jerusalem-resurrection-hope-freedom>.

ج. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق

يدعو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير من شأنها تحقيق «تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة».[١١٦] وإلى أن تقرّ بحق كل فرد في التعليم[١١٧] وفي المشاركة في الحياة الثقافية.[١١٨] وأكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الثقافة:

> "تشمل، ضمن أمور أخرى، أساليب الحياة، واللغة، والأدب الشفوي والمكتوب، والموسيقى والأغاني، والاتصال غير الشفوي، والدين أو مجموعات المعتقدات، والطقوس والاحتفالات، والرياضة والألعاب، وأساليب الإنتاج أو التكنولوجيا، والبيئات الطبيعية والاصطناعية، والمأكل والملبس والمأوى، والفنون والعادات والتقاليد التي من خلالها يعبر الأفراد ومجموعات الأفراد والمجتمعات عن إنسانيتهم والمعنى الذي يعطونه لوجودهم، ويكونون رؤيتهم للعالم التي تمثل مواجهتهم للقوى الخارجية المؤثرة على حياتهم».[١١٩]

إن التوافر وإمكانية الوصول هما عنصران من العناصر الضرورية والمترابطة لإعمال الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والحق في التعليم.[١٢٠] وبدلاً من الوفاء بواجباتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، فقد عملت إسرائيل على الإبقاء على توافر محدود للمؤسسات التعليمية والثقافية في القدس، وفي البلدة القديمة على وجه الخصوص، وسعت إلى إعاقة وصول السكان الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال إلى تلك المؤسسات والمواقع برمّتها. وذلك على الرغم من أن إسرائيل ملزمة بموجب المادة (٥٠) من اتفاقية جنيف الرابعة بـ «حسن تشغيل المنشآت المخصصة لرعاية الأطفال»، والتي تشمل «الهيئات والمؤسسات ذات الطابع الاجتماعي أو التعليمي أو الطبي».[١٢١]

إن الحق في اعتناق الدين أيضًا محمي بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. حيث أن المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة (٤٦) من قواعد لاهاي تؤكدان على حق الأشخاص المحميين في معتقداتهم وممارساتهم الدينية.

---

١١٦ المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١٧ المادة (١٣) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١٨ المادة (١٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١٩ التعليق العام رقم ٢١، حق كل فرد في أن يشارك في الحياة الثقافية (المادة ١٥، الفقرة ١(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، E/C.12/GC/21، الفقرة ١٣.

١٢٠ المرجع نفسه، الفقرة ١٦ والتعليق العام رقم ١٣: الحق في التعليم (المادة ١٣)، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، E/C.12/1999/10، متاح على: https://undocs.org/ar/E/C.12/1999/10

١٢١ التعليق على المادة (٥٠) من اتفاقية جنيف الرابعة.

وينص التعليق على المادة (٢٧) على أن حرية ممارسة الدين تشمل «الفرائض والشعائر والطقوس الدينية». ويؤكد كذلك على أن «الأشخاص المحميين في إقليم طرف في النزاع أو في إقليم محتل يجب أن يكونوا قادرين على ممارسة دينهم بحرية، دون قيود باستثناء تلك الضرورية للمحافظة على القانون والآداب العامة».[١٢٢] كما أكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أيضًا على الحق في اعتناق الدين والحرية لكل إنسان في «إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة».[١٢٣] ولا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه «إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية».[١٢٤]

١٢٢ التعليق على المادة (٢٧) من اتفاقية جنيف الرابعة.

١٢٣ المادة (١٨) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٢٤ المرجع نفسه، المادة (١٨)٣.

٥ الإخضاع الاقتصادي للبلدة القديمة

"يريد [الإسرائيليون] نتيجة سياسية من هذا الظلم الاقتصادي... الهدف هو دفع الناس خارج المدينة [وراء جدار الفصل]. لكن في البداية خارج البلدة القديمة".

- زياد الحَموري، مؤسس مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية[١٢٥]

رغم أن القدس الشرقية كانت في السابق مركزًا للحياة الاقتصادية الفلسطينية، من خلال قطاع السياحة القوي الذي ازدهر بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، فقد عانت من «فصل اقتصادي» عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة للضم الإسرائيلي وما تعلق به من سياسات.[١٢٦] ونجم عن ذلك أن البلدة القديمة، التي وصفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، بأنها «أهم الأرصدة الاستراتيجية» لاقتصاد القدس الشرقية،[١٢٧] دُفعت إلى عُزلة فرضتها إسرائيل، تُرك فيها أصحاب الأعمال التجارية والتجار ليتدبروا أمورهم بأنفسهم.

هذا وقد أوجدت السلطات الرسمية الإسرائيلية والمنظمات الاستيطانية ومنظمو الجولات السياحية بيئة لا تسعى فقط إلى استهداف التجار والباعة المتجولين وأصحاب الأعمال مباشرةً، لكن أيضًا المستهلكين المحتملين الذين يدخلون البلدة القديمة. ونتيجة لذلك، حيث تتأرجح المبيعات نظرًا لهذه السياسات، يواجه أصحاب الأعمال التجارية صعوبات متواصلة في مجاراة الضرائب وضريبة الأملاك (أرنونا)، بينما يحاولون تفادي تهديدات أخرى محدقة بهم. ولاحظت الأونكتاد بعضًا من القضايا

١٢٥ انظر:
Mya Guarnieri, "Old problems in Jerusalem Old City" (IRIN, 23 November 2015), available at: <https://www.refworld.org/docid/5656cc4c4.html>

١٢٦ *Supra* note 51, p.4, 11

١٢٧ Id. at p.28

التمييزية المحيطة بالأرنونا، بما فيها «مستوى إنفاق البلدية في القدس الشرقية، وهو مستوى متدنٍّ على نحو غير متناسب... مقارنة بما هي عليه في مدن إسرائيل» على الرغم من أن أعلى معدل لضريبة الأرنونا يُسجَّل في القدس.[١٢٨] ولوحظ كذلك أنه «في عام ٢٠٠٩، دفع الفلسطينيون ما نسبته نحو ٥٥ في المائة من مجموع ضرائب الأرنونا المستحقة لبلدية القدس، مما يعكس جملة أمور منها المعدلات التفضيلية المطبّقة على المستوطنين اليهود في القدس الشرقية كجزء من نشاط الاستيطان في المدينة الذي ترعاه الحكومة».[١٢٩]

وقضية الأرنونا هي مجرد واحدة من السياسات والممارسات الإسرائيلية الكثيرة التي تناولها أصحاب الأعمال التجارية والتجار وغيرهم، خلال المقابلات التي أجرتها معهم مؤسسة الحق، والتي تؤدي إلى عرقلة أرزاقهم وتَطور الاقتصاد الفلسطيني.

أ. السلطات الإسرائيلية وإدارة التمييز

أكد عدد من الأشخاص الذين يعملون في البلدة القديمة على وجود مجموعة من السياسات التي يواجهونها نتيجة لضم إسرائيل للقدس، هدفها الأسمى هو تهويد المدينة. وتتضمن هذه السياسات المراقبة الحثيثة والمتزامنة للمتاجر والمطاعم الفلسطينية من قبل البلدية كي تفرض عليها غرامات، وإهمال البلدية تقديم الخدمات الأساسية، كجمع القمامة. وتجدر الإشارة إلى أن أصحاب المتاجر في أجزاء مختلفة من البلدة القديمة كرروا الحديث عن إضرار السياسات والممارسات الإسرائيلية المتنوعة على مبيعاتهم. وينبغي كذلك ملاحظة أن بعض الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات طلبوا ألّا تظهر أسماءهم في التقرير، خشية تعرضهم لاستهداف إضافي.

١. الاستهداف من قبل البلدية وقوات الاحتلال الإسرائيلية

أ. المتاجر والمطاعم في البلدة القديمة

تستهدف البلدية الإسرائيلية بصورة دائمة الأعمال التجارية الفلسطينية في البلدة القديمة. وعندما بدأت التوترات في التزايد خلال خريف عام ٢٠١٥، ذكر الإعلام الإسرائيلي أن السلطات الإسرائيلية خططت لزيادة الضغط على السكان الفلسطينيين عبر مجموعة من الوسائل، بما فيها الإجراءات الإدارية.[١٣٠] وبعد

---

١٢٨ Id. at p.10

١٢٩ Id

١٣٠ انظر:

Yair Ettinger, "Hundreds Participated in the Funeral of the Man Killed in the Attack in Jerusalem" (Haaretz, 16 September 2015), available at: <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2732329>.

وقت قصير، اتضح الضرر الواقع على أصحاب الأعمال التجارية الفلسطينية في البلدة القديمة، حيث وثّقت مؤسسة الحق ارتفاعًا في مضايقات البلدية من خلال تغريم أصحاب المتاجر والمقاهي.[١٣١] وقد تجلّى خبث النية وراء هذه الإجراءات بقيام المفتشين بقياس أماكن العرض أمام المحلات التجارية بمسطرة، وطلبوا من المالكين عرض البضائع في المسافة المسوح بها أمام المحال فقط.[١٣٢]

"هذه ليست جهودًا لفرض القانون، بل تهدف إلى مضايقة الفلسطينيين."

- مقابلة مع أحد أصحاب المتاجر بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٨.

وبحسب مالكي المصالح التجارية فإن هذه المضايقات استمرت خلال السنوات القليلة الماضية، وتشتد وطأتها عندما يكون هناك ادعاء بوجود حادث في البلدة القديمة. أحد مالكي المصالح التجارية أشار إلى أنه عند وقوع حادث في البلدة القديمة فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية قد تطلب منهم الإغلاق.[١٣٣]

ب. المضايقات بحق الباعة المتجولين

بالإضافة إلى المتاجر، ينتشر في البلدة القديمة باعة متجولون يبيعون سلعًا تشمل الكعك (نوع من الخبز الفلسطيني) والملابس واللوازم المنزلية على بسطات وعربات، إضافة إلى الفواكه والخضار. ويعاني هؤلاء الباعة من مضايقات دائمة واعتداءات من قبل بلدية القدس وقوات الاحتلال الإسرائيلية. وكثير منهم يحملون هويات الضفة الغربية ممن لا يحتاجون تصريحًا لكونهم تجاوزا الخمسين عامًا من العمر أو ممن حصلوا على تصريح لدخول القدس. ونال نمط المضايقات الكثير من التوثيق في كل من الإعلام الفلسطيني والإسرائيلي.[١٣٤] فقد غطى الإعلام الإسرائيلي، على سبيل المثال، ما يقوم به «آريه كينغ»، العضو اليميني في مجلس بلدية القدس، لـ «تهويد القدس»، بحسب ما ادعى، من خلال مضايقة الباعة المتجولين. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٤، مارس «كينغ» ضغوطًا على البلدية لمصادرة عربات الكعك في البلدة القديمة؛ وادعت البلدية أن المصادرة جاءت بسبب «قضايا تتعلق بالترخيص».[١٣٥] وينسب

١٣١ *Supra* note 6, p.42-43

١٣٢ انظر:

Nir Hasson, "Jerusalem Gets Petty with Muslim Quarter Merchants" (Haaretz, 15 October 2015), available at: <https://www.haaretz.com/jerusalem-gets-petty-with-muslim-quarter-merchants-1.5409151>.

١٣٣ مقابلة مع صاحب محل في طريق الواد (تم حجب الاسم)، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٨.

١٣٤ انظر:

See for example, an incident on 20 August 2018 where the Israeli municipality was also reported to have attacked Palestinian street vendors and farmers in the Old City. "In video - Israeli forces assault Palestinian farmers in East Jerusalem" (Maan News, 20 August 2018), available at: <https://www.maannews.com/Content.aspx?id=780770>.

١٣٥ انظر:

Nir Hasson, "Jerusalem Cracks Down on Old City Bagel Stands During Passover" (Haaretz, 20 April 2014), available at: <https://www.haaretz.com/.premium-jerusalem-confiscates-bagel-stands-on-passover-1.5245619>.

لـ «كينغ» أيضًا حالة أخرى من المضايقات التي قامت بها البلدية بحق باعة الكعك الفلسطينيين في البلدة القديمة عام ٢٠١٨,[١٣٦]

وتحدثت «الحق» مع عدد من الباعة الذين يتواجدون بالقرب من الدرج الصاعد باتجاه باب العامود في البلدة القديمة. وامتنع من جرت مقابلتهم عن تقديم أسمائهم خشية استهداف السلطات الإسرائيلية لهم، بينما امتنع تجار آخرون عن الحديث بأي شكل من الأشكال.

> «أنا من سكان الخليل وعمري ٤٨ سنة. أنا أب لستة، بينهم ثلاثة أطفال؛ وجميعهم يدرسون... أنا أبيع الملابس على الدرج المؤدي إلى باب العامود داخل البلدة القديمة منذ ٢٢ عامًا. قبل بناء جدار الضم (قبل حوالي ١٠ أعوام)، كنت أدخل إلى القدس بشكل 'غير قانوني' من بيت لحم وعناتا. لدي هوية الضفة الغربية، وكان من المستحيل أن أحصل على تصريح دائم للدخول. لكن منذ بناء الجدار أصبح الدخول من بيت لحم وعناتا شبه مستحيل، ولذلك ذهبت إلى غرفة تجارة الخليل لمساعدتي في الحصول على تصريح تجاري من سلطات الاحتلال الإسرائيلي كي أتمكن من دخول القدس كتاجر. حصلت على تصريح لمدة ستة شهور، ويجدد باستمرار.
>
> طوال عملي أتعرض للمضايقات، وجرت مصادرة بضاعتي من أشخاص من البلدية والشرطة الإسرائيلية حوالي ثلاث مرات، لأنه بحسب قانون المحتل، بسطات البيع ممنوعة في البلدة القديمة. في المرة الثالثة التي صودرت فيها بضاعتي كان يوم الجمعة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، حوالي الساعة ٠٩:٣٠ صباحًا. جاء أفراد من البلدية برفقة الشرطة بزيها الأزرق والأزرق الداكن، وباشروا بالهجوم، ومن دون تحذير مسبق، بدأوا بمصادرة كل بضائع الباعة (رجالا ونساء) من البسطات ورميها في على الأرض. كنت أقف جانبا بجوار بسطتي على درج باب العامود عندما هاجمني فجأة أربعة أفراد من البلدية وصادروا كل بضاعتي (الملابس) البالغ قيمتها حوالي ٣,٠٠٠ شيكل. طلبت منهم إصدار مخالفة حتى أدفعها لاحقا كي أتمكن من إعادة بضاعتي، لكنهم رفضوا بحجة أن لدي هوية الضفة الغربية.
>
> لقد تعرضت للمضايقات والاعتداءات من قبل عناصر البلدية ربما أكثر من خمسين مرة خلال فترة عملي، وفي كل مرة كنت أغرّم ٤٧٥ شيكل. آخر مرتين حصلتا في الأسبوع الماضي ودفعت ٤٧٥ شيكل في كل مرة. عليّ أن أدفع كل الغرامات حتى لا يُلغى تصريحي لدخول القدس من قبل سلطات الاحتلال. أريد أن أؤكد أن بسطة الملابس هذه هي مصدري

١٣٦ انظر:

Aaron Rabinowitz, "Jerusalem City Councilman Boasts of 'Judaization' After Pushing Police to Shut Down Palestinian Pretzel Seller" (Haaretz, 24 July 2018), available at: <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-jerusalem-lawmaker-boasts-of-efforts-to-judaize-city-1.6310821>.

الوحيد لكسب العيش، وأنا المعيل لعائلتي. لا أستطيع أن أعمل في وظيفة أخرى أو مجال آخر لأنني غير متعلم ولا أحمل شهادة. لدي سكري وارتفاع في ضغط الدم، وأجريت عملية لقلبي ولا أستطيع القيام بالعمل اليدوي بسبب وضعي».[١٣٧]

ولدى إحدى البائعات المتجولات التي تبيع الخضار قصصًا مشابهة للمضايقات كالتي يواجهها أقرانها من الذكور. يتجلى هذا في قصة امرأة تبلغ من العمر ٥٨ عامًا وتأتي من بيت لحم:

«أنا متزوجة وأم لأربعة، لا يعمل أيّ منهم، حيث أنهم جميعًا في المدرسة. زوجي مريض وغير قادر على العمل. أنا المعيلة الوحيدة للعائلة؛ أبيع الخضار التي أزرعها في أرضنا ببيت لحم على الدرج المؤدي إلى باب العامود في القدس. أعمل في هذا المجال منذ ١٤ عامًا: قبل إنشاء جدار الضم. عندما بلغت ٥٠ عامًا، سُمح لي بدخول القدس من دون تصريح. قبل ذلك كنت أدخل إلى القدس عبر عناتا والزعيّم. قوات الاحتلال الإسرائيلي تمنع الناس من البيع على الأدراج بالقرب من باب العامود. قبل عامين احتُجزت من قبل بعض ضباط الشرطة الإسرائيلية، وأُخذت إلى مركز الاحتجاز والتحقيق (القشلة) عند باب الخليل. أخذوا بصماتي وصورًا لي، وفتحوا 'ملفا أمنيًا.' بقيت هناك من الخامسة صباحًا وحتى الخامسة مساءً، من دون طعام؛ كنت أبكي من الخوف. اتصلت بمحامٍ وقام بإخراجي - دفعت له ٢,٠٠٠ شيكل. أريد أن أشير أيضًا إلى أن عناصر بلدية الاحتلال كثيرًا ما يعتدون علينا ويصادرون بضائعنا. في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر حوالي الساعة ٠٩:٣٠ صباحًا، اعتدى مجموعة من الأشخاص من البلدية والشرطة على كل الباعة المتواجدين في باب العامود. أحدهم صادر بضاعتي - بعضها سقط على الأرض وحاولت جمعها لكن تمت مصادرتها أيضًا. بلغت قيمة البضاعة حوالي ٦٠٠ شيكل. لم تكن تلك المرة الأولى التي تصادر فيها بضاعتي - فقد حصل ذلك ثلاث مرات قبلها. وكذلك غُرّمت ٤٧٥ شيكل مرتين قبل ذلك».[١٣٨]

امرأة أخرى، ٥٥ عامًا، من الخليل، قالت:

«على الأقل ثلاث مرات في الأسبوع، وأحيانًا كل يوم، يقوم عناصر البلدية والشرطة بمضايقة الباعة (نساءً ورجالًا)، وإما يصادرون بضائعهم أو يغرّمونهم حوالي ٤٧٥ شيكل. خلال السنوات الست الماضية التي كانت عندي فيها البسطة، غُرّمت حوالي عشرين مرة؛ كنت أحيانًا أتمكن من الفرار ببضاعتي قبل أن يُغرمونني».[١٣٩]

١٣٧ دائرة الرصد والتوثيق في مؤسسة الحق، تقرير حول الاعتداءات على الباعة المتجولين، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٣٨ المرجع نفسه.

١٣٩ المرجع نفسه.

٢. عرقلة المبيعات المحلية / السياحة المحلية

أ. أثر جدار الضم وعسكرة باب العامود وفرض الحظر على الدخول

كما تبين في القسم الثاني، نفّذت إسرائيل مجموعة متنوعة من التدابير الرامية لعزل القدس عن باقي الأرض الفلسطينية المحتلة، وكان لإقامة جدار الضم آثار مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني.[١٤٠] حيث وجد تقرير أعدته جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في عام ٢٠١٢ أن هذا العزل ولّد:

> «تراجعًا ملحوظًا في القوة الشرائية المحتملة للمستهلكين من المناطق المتاخمة للقدس، كأبو ديس والسواحرة الشرقية والعيزرية. اعتاد هؤلاء على الذهاب للتسوق على نحو ثابت إلى الأسواق في القدس الشرقية، وإلى المركز المدينيّ في شارع صلاح الدين. فقط ٤ بالمئة من سكان المنطقة التي تقع وراء جدار الفصل واصلوا شراء حاجياتهم داخل القدس بعد إكمال بنائه، مقابل ١٨ بالمئة قبل ذلك».[١٤١]

ويمضي التقرير في الإشارة إلى أن هذه الظروف أدت كذلك إلى زيادة في حالات تسريح العمال.

> "هناك حصاران: الأول هو الجدار، وهناك الآن حصار ثانٍ على باب العامود... لا يريد الناس التعرّض للتفتيش، هذا ليس دخولًا لطيفًا للبلدة القديمة."
>
> - خالد الصاحب، مالك مصلحة تجارية في البلدة القديمة.

هذا وجرى التطرق لأثر جدار الضم على المبيعات مرات عديدة خلال المقابلات التي أجرتها «الحق» في البلدة القديمة. أفاد أحد أصحاب المتاجر هناك بأن «الوضع ليس جيدًا جدًا، وأصبح أسوأ بمجرد أن بُني الجدار. لقد أثّر على نسبة الزائرين - ربما ٧٠ بالمئة توقفوا عن المجيء. الناس من الرام والعيزرية وأبو ديس...حتى وإن استطاعوا الدخول بتصريح، فإن ذلك يأخذ وقتًا طويلًا ولذلك يفضلون الذهاب إلى رام الله أو إلى مكان أقرب».[١٤٢]

---

١٤٠ انظر:
A 2007 report noted "The Old City and Salah- A-Din Street, both bustling centers of commerce, have al- ready begun to suffer from the Wall and have less customers than they were used to." The Alternative Information Center, "The Economy of the Occupation" (January-February 2007), available at: <http://www.shirhever.com/wp-content/uploads/2018/01/Bulletin-11-12-Jerusalem-Wall-Economic-Impact.pdf>.

١٤١ تأثير سياسات الفقر على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، أيار/مايو ٢٠١٢، الصفحة ٦، متاح على: <https//:law.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2012/12/EastJlem-Poverty-ARABIC.pdf >.

١٤٢ مقابلة مع خالد الصاحب، مالك محل في البلدة القديمة، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٨.

في دائرة الضوء: سوق الخواجات

أفاد عماد بركات بأن متجر الأقمشة الخاص به، والذي تديره عائلته منذ ثلاثينات القرن العشرين،[١٤٣] تراجعت مبيعاته بشكل كبير بعد إقامة جدار الضم، حيث أن العديد من زبائنه من القرى المجاورة؛ هذا وبقيت الضرائب وضريبة الممتلكات ثابتة أو زادت، جاعلةً من تحقيق الربح أمرًا بالغ الصعوبة. وقَدّر وجود ٧٠ متجرًا في سوق الخواجات، لكن ستةً منها تفتح بانتظام.

«لا يريد الشباب العمل هنا لأنهم لا يجنون المال الكافي»، يقول بركات. وعلى الرغم من أنه ورث المتجر عن والده الذي ورثه عن جده، فلم يستطع أن يطلب من ابنه ترك وظيفته الحالية ليعمل في المتجر «في سبيل فلسطين».[١٤٤]

سوق القطانين © الحق

١٤٣ مقابلة مع عماد بركات، مالك محل في البلدة القديمة، ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨.

١٤٤ المرجع نفسه.

إضافة إلى جدار الضم، أشار أصحاب المتاجر إلى أن التواجد المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلية خارج باب العامود يثني الزبائن عن المجيء. صاحب متجر قال: «عندما ترى أولادك يجري تفتيشهم فإنك تطلب منهم الذهاب إلى مكان آخر للتسوق حتى لا يتم التعرّض لهم».[١٤٥] وأشار أصحاب المتاجر ممن يقطنون خارج البلدة القديمة أيضًا إلى تعرضهم في أحيان كثيرة للإيقاف على بوابات البلدة القديمة، بما فيها باب العامود وباب المغاربة.

في دائرة الضوء: سوق القطانين

كما ذُكر، فرضت إسرائيل حظرين شاملين على دخول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة، استثنيا السكان. حيث أعلنت عن حظر لمدة ٤٨ ساعة ابتداءً من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥؛ إلا أن التأثيرات السلبية استمرت لأسابيع. وسبق لمؤسسة الحق أن أوردت أنه لغاية ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بقيت أغلبية المتاجر الـ ٥٤ في سوق القطانين مغلقة، بينما «كانت بعض المتاجر تفتح لبضع ساعات في اليوم، وأفاد البعض بأنهم اختاروا عدم فتح متاجرهم بسبب نقص الزبائن».[١٤٦]

تواجد قوات الاحتلال الإسرائيلية على مدخل سوق القطانين بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٧ © الحق

وبالمثل، بينما استمر حظر العام ٢٠١٧ من تاريخ ١٤ وحتى ١٦ تموز/يوليو، وثّقت مؤسسة الحق ومركز العمل المجتمعي استمرار إغلاق أغلبية المتاجر الـ ٥٤ في سوق القطانين نظرًا للتواجد المستمر لقوات الاحتلال الإسرائيلية بجوار مدخل السوق وإغلاق باب القطانين المؤدي إلى المسجد الأقصى.[١٤٧] وأفاد أحد أصحاب المتاجر في ذلك الحين بالقول: «إن لإجراءات الإغلاق وتقييد الدخول تأثيرات سلبية جدًا على دخلنا. هذا الوضع يجعل من المستحيل لنا دفع الضرائب والفواتير، لأن عائداتنا منخفضة جدًا. ونتيجة لذلك علينا ديون ثقيلة جدًا».[١٤٨]

١٤٥ المرجع نفسه.

١٤٦ *Supra* note 6, p.43

١٤٧ انظر:

Al-Haq, "In Pictures: The strangling of Souk Al-Qatanin" (25 July 2017), available at: <http://www.alhaq.org/advocacy/topics/wall-and-jerusalem/1129-in-pictures-the-strangling-of-souk-al-qatanin>.

١٤٨ Id.

ب. مساعي إحياء البلدة القديمة

بُذلت جهود مختلفة لمواجهة السياسات الإسرائيلية عبر دعم السوق الفلسطيني ومحاولة إنعاشه، بما في ذلك ما تقوم به مجموعات شبابية فلسطينية.[١٤٩] ومن المبادرات التي ورد ذكرها مرارًا على مسامع «الحق» لما كان لها من تأثير إيجابي على المبيعات كانت مبادرة «مسيرة البيارق».[١٥٠] وأُطلقت هذه المبادرة عام ٢٠٠١ من قبل الحركة الإسلامية في إسرائيل، ووفرت حافلات يومية مجانية من مدن مختلفة في إسرائيل لزيارة المسجد الأقصى. وجاء هذا المشروع كما أُفيد لإحياء ارتباط المصلين بالأقصى، ولدعم اقتصاد القدس والأسواق في البلدة القديمة.[١٥١] واكتسب الهدف الأخير أهمية خاصة بعد وجود جدار الضم، وغيره من القيود على حركة الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تمرّ المبادرة مرور الكرام على قوات الاحتلال الإسرائيلي التي قامت باستجواب المنظمين.[١٥٢]

وفي فيديو نشر عام ٢٠١١ حول المبادرة، أفاد أحد أصحاب المتاجر بأن مسيرة البيارق عادت بالفائدة على اقتصاد البلدة القديمة، وحتى أنها جعلت متاجر كانت مغلقة تفتح أبوابها مجددًا نتيجة لازدياد الحركة والزبائن.[١٥٣] غير أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حظرت إسرائيل الحركة الإسلامية واستدعت بعض المنظمين للتحقيق، متهمة الحركة بتصعيد الوضع في الحرم القدسي الشريف.[١٥٤] ونتيجة لذلك، توقفت الحافلات التي كانت تنطلق بانتظام من مدن مختلفة في إسرائيل إلى القدس. وأشار أصحاب المتاجر الذين أجريت معهم مقابلات في أجزاء مختلفة من سوق البلدة القديمة إلى أن إيقاف برنامج «مسيرة البيارق» كان له أثر كبير. أحد أصحاب المتاجر أشار إلى أن «الحافلات كانت تجيء يوميًا، والكثير من الناس يتسوقون هنا؛ كان ذلك أقل كلفة بالنسبة لهم هنا. وبعد أن أغلقت إسرائيل مكاتبهم، تأثرت المبيعات لدينا بشكل كبير».[١٥٥]

لا بد من ملاحظة أن أصحاب المتاجر ذكروا مرارًا نقص الدعم من السلطة الفلسطينية. وعلمت «الحق» أن منحة لمرة واحدة بقيمة ٣,٠٠٠ دولار قدمتها السلطة الفلسطينية لأصحاب المتاجر في

١٤٩ انظر على سبيل المثال: «رابطة شباب لأجل القدس»، متاح على:
<https://www.facebook.com/pg/S4Quds/about/?ref=page_internal >.

١٥٠ انظر 'مسيرة البيارق» تضخ آلاف المُصلين برمضان إلى الأقصى'، مدينة لقدس، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، متاح على:
<http://alquds-online.org/news/12358> ، انظر أيضا «فيلم مسيرة البيارق»، ١٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١، متاح على: <https://www.youtube.com/watch?v=4vA4BZ1Lc5I>

١٥١ المرجع نفسه، «مسيرة البيارق تضخ آلاف».

١٥٢ انظر : <https://alquds-city.com/news/9894>

١٥٣ الحاشية151 أعلاه، فيلم مسيرة البيارق.

١٥٤ «الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر»، الجزيرة نت، متاح على:
<https//:www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/2015/10/22/الحركة-الإسلامية-داخل-الخط-الأخضر>.

١٥٥ مقابلة مع صاحب متجر في طريق الواد (تم حجب الاسم)، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٨.

البلدة القديمة قبل سنوات قليلة؛ وأفاد البعض أن مثل هذه الجهود التي تبذل لمرة واحدة لا يكون لها تأثير حقيقي نظرًا لضخامة السياسات الإسرائيلية التي تستهدفهم.[١٥٦] وشدّد أصحاب المصالح التجارية على ضرورة ان تتجاوز السلطة الفلسطينية مرحلة الخطابات حول القدس، وأن يكون لديها خطة عمل لدعم الحياة الفلسطينية في البلدة القديمة.

٣. سياسات إدارية أخرى تعيق المبيعات والتنمية

كما أُشير في القسم الثالث، يعاني الفلسطينيون من طائفة من السياسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى ظروف سكن سيئة. ويتراوح ذلك ما بين خدماتٍ بلديةٍ غير كافية وقيودٍ مشددة على ترميم العقارات. ولهذه القضايا أيضًا تأثير على التجار وأصحاب المتاجر في البلدة القديمة. ففي عام ٢٠٠١ أفاد تجار بقيام البلدية الإسرائيلية للقدس بإهمال المناطق الفلسطينية عمدًا: «الشوارع محفّرة ومليئة بالجرارات والأوساخ والقمامة. وبالتالي فإن الانطباع الذي تقدمه للسيّاح ليس جيدًا. على الجانب اليهودي، كل شيء نظيف. إن كنت سائحًا أجنبيًا، فأنت معتاد على الشوارع النظيفة. هل تريد أن تأتي لمشاهدة قمامة؟»[١٥٧] بعد حوالي عقدين، كرّر أصحاب متاجر لمؤسسة الحق مشاعر مماثلة. فبالإضافة إلى نقص الخدمات، تحدّث أصحاب المتاجر عن حوافز مختلفة تُقدّم للأعمال التجارية اليهودية، وبأن تطورهم إما تجري عرقلته أو يكون ثمنه عاليًا. تحدث عماد إسحاق أبو خديجة، أحد أصحاب الأعمال التجارية، لمؤسسة الحق عن القضايا التي عانى منها عندما أراد توسيع وترميم محله:

أبو خديجة حاملًا خارطة للأنفاق تحت محله © الحق

> «منعتنا المحكمة من الحفر لحوالي سبع سنوات. وعندما سمحوا لنا بالحفر، كان عليهم (سلطة الآثار) أن يتواجدوا من أجل 'المراقبة'. وكان علينا الدفع لهم أسبوعيًا ليكونوا هنا، لكنهم لم يساعدونا مطلقًا... عثرنا على الكثير من القطع النقدية البيزنطية والمملوكية ومن حقب أخرى خلال الحفر، وقد أخذوها كلها».[١٥٨]

---

١٥٦ انظر:

See also: Nur Arafeh, "Economic Collapse in East Jerusalem: Strategies for Recovery", (Al-Shabaka, 30 November 2016), available at: <https://al-shabaka.org/briefs/economic-collapse-east-jerusalem-strategies-recovery/>.

١٥٧ انظر:

Elizabeth Price, "Jerusalem for Sale: Souvenirs, Tourists and the Old City" 12-11 Jerusalem Quarterly, Issue (2001) 33, available at: <https://oldwebsite.palestine-studies.org/jq/fulltext/78081>.

١٥٨ مقابلة مع عماد إسحاق أبو خديجة، صاحب محل في البلدة القديمة، ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨.

وقد غطت الحكومة التركية التكاليف المترتبة على الترميم. وتابع أبو خديجة مشيرًا إلى أن محله مهم نظرًا للأنفاق الموجودة تحته؛ وهو ما جعله هدفًا للمستوطنين والسلطات الإسرائيلية. وقال بأنه قد قُدمت له كل أنواع العروض من قبل الجماعات الاستيطانية للبيع أو التأجير أو عقد شراكة. أحد الأشخاص قال له «إن أصبحت كما نريد، سنعطيك كل ما تريد».[١٥٩] وأكد على أنه لن يبيع محله أبدًا، وأعرب عن أمله في أن يحصل على رخصة لفتح مطعم.

ب. السياحة والبلدة القديمة

أبرز القسم السابق من هذا التقرير بعضًا من السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تستهدف الوجود الفلسطيني في البلدة القديمة. إلا أن هذا الواقع اليومي للسكان الفلسطينيين كثيرًا ما يغفله أو يتجاهله السياح في زيارتهم للمدينة. في المقابل، فإن الرواية الإسرائيلية للقدس التي تقدمها على أنها «العاصمة الموحَّدة» لا يتم تداولها من دون تفكير فحسب، لكنها تجد أيضًا ما يعززها في ملايين الدولارات من السياحة التي تتدفق على المدينة، وبشكل رئيسي إلى الأحياء والمؤسسات الإسرائيلية.

إن حجم قطاع السياحة الإسرائيلي، إلى جانب اعتماده على القدس وتأثيره عليها في آن واحد، بما فيها البلدة القديمة، ذا شأن كبير. فخلال السنوات القليلة الماضية، واصلت إسرائيل تفاخرها بالأعداد القياسية للسياح، حيث سجل عام ٢٠١٨ حوالي أربعة ملايين سائح. والعنصر الأساسي في هذه الأرقام هو ضم إسرائيل للقدس. ففي عام ٢٠١٧، قُدّرت نسبة السياح الذي جاءوا إلى القدس بـ ٧٨ بالمئة من مجموع الـ ٣,٦ سائح الذين زاروا إسرائيل.[١٦٠] وفي عام ٢٠١٨، كانت القدس واحدة من ضمن أكثر وجهات السفر شعبيةً على مستوى العالم.[١٦١]

ولم تمر هذه الحقيقة من دون أن تتوقف عندها «سلطة تطوير القدس» الإسرائيلية، التي شددت على أن «القدس هي واحدة من أقوى المعالم السياحية في العالم».[١٦٢] وفي الواقع، شكلت السياحة

---

١٥٩ المرجع نفسه.

١٦٠ انظر:
Michal Raz- Chaimovich, "Record 3.6m tourists visit Israel in 2017" (Globes, 27 December 2017), available at: <https://en.globes.co.il/en/article-record-36m-tourists-visit-israel-in-2017-1001217309>.

١٦١ انظر:
Jason Gale, "These are the World's Hottest Travel Destinations of 2018" (Bloomberg, 3 December 2018), available at: <https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-12-04/jerusalem-to-top-international-visitor-growth-as-tourism-booms>.

١٦٢ انظر:
Jerusalem for Tourists, Jerusalem Development Authority, available at: <http://www.jda.gov.il/template/default_e.aspx?Cid=24>.

عنصرًا رئيسيًا في مختلف الخطط الرئيسية للقدس،[١٦٣] حيث استمرت «سلطة تطوير القدس» تضمين «تطوير البلدة القديمة بوصفها منتجًا سياحيًا» في استراتيجيتها.[١٦٤] وقد نال مثل هذا التخطيط استثمارات ضخمة لمنطقة القدس، بما فيها البلدة القديمة، بلغ «أكثر من نصف مليار شيكل» (حوالي ١٤٠ مليون دولار أمريكي) بين عاميّ ٢٠٠٥ و٢٠١٣، و٣٥٠ مليون شيكل إضافي (٩٨ مليون دولار أمريكي) بين عاميّ ٢٠١٣ و٢٠١٩.[١٦٥]

في حين أن المصالح التجارية الفلسطينية قد تستفيد نتيجة لتأثير غير مباشر، إلا أن السياسات الإسرائيلية تهدف إلى الاستئثار بالسوق واستبعاد كل من المصالح التجارية والروابط الفلسطينية بالمدينة في روايتها السياحية المسيطرة. يبحث هذا القسم بعضًا من الطرق المتبعة لمنع السياح الدوليين عن الدخول إلى الحارات الفلسطينية في البلدة القديمة والتسوق منها، وكيف أن إسرائيل تعمل على المحافظة على هذه السيطرة من خلال السياحة الاستيطانية في البلدة القديمة وحولها. وتجدر الإشارة إلى أن هناك انتهاكات عديدة للقانون الدولي مرتبطة بقطاع السياحة الإسرائيلي لن يتم تناولها كليًا هنا، بما فيها مصادرة الأراضي لصالح مواقع سياحية وتدمير الممتلكات. ولا يتناول هذا القسم أيضًا البلدة القديمة، بكاملها، بوصفها من الممتلكات الثقافية المحمية، ولا يتطرق بالتفصيل إلى أعمال التنقيب غير القانونية التي تنفذها إسرائيل، أو إلى أخذها القطع الأثرية وغيرها من الممتلكات الفلسطينية الثقافية. وقد أدانت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الممارسات التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية والجماعات الاستيطانية.[١٦٦]

١. تغيير موقع البلدة القديمة

سعت إسرائيل إلى تحقيق سيطرة شاملة على سوق السياحة وعلى الرواية المصاحبة له والمتعلقة بالقدس وتسويقها على أنها «العاصمة الموحدة» لها. وعلى هذا الأساس، فإن كل منطقة تلعب دوراً في الترويج للأهداف الإسرائيلية، إن كانت حيًّا أو جزءًا من المدينة الأوسع نطاقاً. في عام ٢٠١٧ لاحظت الأمم المتحدة أن «تطوير مواقع التراث السياحي في أعقاب ضم القدس الشرقية بصورة غير قانونية [أفضى] إلى إحداث تغيير جذري في شكل المناطق المحيطة بالمدينة القديمة وطابعها، ما أرسى مواطئ

١٦٣ انظر:
See, Nur Arafeh, "Which Jerusalem? Israel's Little-Known Master Plans" (Al-Shabaka, 31 May 2016), available at: <https://al-shabaka.org/briefs/jerusalem-israels-little-known-master-plans/>.

١٦٤ انظر:
The Old City Basin, Jerusalem Development Authority, available at: <http://www.jda.gov.il/template/default_e.aspx?Cid=25>.

١٦٥ الحديقة الوطنيّة لمحيط أسوار القدس، بتسيلم، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (عدل في ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٥)، متاح على:
<https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/national_parks_jerusalem_walls >.

١٦٦ الحاشية ١٠١ أعلاه.

قدم للتوسع الاستيطاني السكني في الأحياء الفلسطينية».[١٦٧] وتبعًا لذلك، تؤثر البيئة التي أوجدتها إسرائيل خارج أسوار المدينة على النحو الذي يزور به السياح ويفهمون البلدة القديمة.

أ. الحديقة الوطنية / الحلقة الاستيطانية

استخدمت إسرائيل التخطيط القائم على التمييز كإجراء لعرقلة نمو القرى والمدن الفلسطينية ولخلق بيئة قسرية في أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس. وبحسب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن «٢٩ بالمئة من المنطقة المخططة في القدس الشرقية تم تصنيفها ك 'مناطق مفتوحة/خضراء' ، بما في ذلك: مناطق عامة مفتوحة، ومناطق خاصة مفتوحة، ومناطق مناظر طبيعية مفتوحة ، ومناطق زراعية، وحدائق، وحدائق وطنية.»[١٦٨] ويمكن أيضًا تحديد الأراضي، بما فيها الأراضي الخاصة، بأثر رجعي بوصفها حديقةً وطنية.[١٦٩]

في عام ١٩٧٤، أعلنت إسرائيل المنطقة المحيطة بالأسوار الخارجية للبلدة القديمة حديقة وطنية بادعاء أنها ستكون «بمثابة رئة خضراء».[١٧٠] تبلغ مساحة «حديقة أسوار القدس-مدينة داود الوطنية» حوالي ٢٧١ هكتار، وتشمل معظم سلوان، بما فيها منطقة موقع «مدينة داوود».[١٧١] وبالسيطرة على المنطقة المحيطة بالبلدة القديمة، كبلدية ومن خلال تخصيص الأراضي المحيطة بها بوصفها حديقة وطنية، تستطيع إسرائيل التأثير في الطريقة التي يفهم ويُفسر بها السياح البلدة القديمة قبل حتى أن يدخلوها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود تتصدرها جماعات استيطانية مثل «إلعاد». وقد أشارت منظمة «عير عميم» الإسرائيلية إلى استخدام إسرائيل للحدائق الوطنية والمواقع السياحية «لتحقيق هدف تحويل الأحياء الفلسطينية في البلدة القديمة وحولها...من مناطق مكتظة بالسكان إلى موقع سياحي مترامي الأطراف يعزز سيطرة إسرائيل على المنطقة والوصول إليها».[١٧٢] وأكد تقرير لرؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي صدر عام ٢٠١٤ على استراتيجية إسرائيل الأوسع نطاقًا « لترسيخ السيطرة

١٦٧ المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تقرير الأمين العام، ١٦ آذار/مارس ٢٠١٧، A/HRC/34/39، الفقرة ٢١.

١٦٨ انظر:
UN Habitat, "Right to Develop, Planning Palestinian Communities in East Jerusalem" (2015) 14, available at: <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Right%20To%20Develop.pdf>.

١٦٩ Id

١٧٠ انظر:
Identity Card, Meet Jerusalem Walls-City of David National Park, Israel Nature and Parks Authority, available at: <https://www.parks.org.il/en/reserve-park/jerusalem-walls-city-of-david-national-park/>.

١٧١ Id

١٧٢ انظر:
Ir Amim, "New Map Release: "Settlement Ring around the Old City, 2019" (13 February 2019), available at: <http://www.ir-amim.org.il/en/node/2278>.

الإسرائيلية على الحوض التاريخي عبر خلق مسار سياحي يهودي حصريًا على امتداد البلدة القديمة وحولها، فاصلةً إياها عن محيطها الفلسطيني ومؤيدة لرواية يهودية أحادية».[١٧٣]

i. القطار الهوائي (التلفريك)

تعتبر خطة القطار الهوائي (التلفريك)، الذي سيربط بين المواقع الاستيطانية، أساسية بالنسبة لإستراتيجية إسرائيل السياحية المتعلقة بمحيط البلدة القديمة. حيث أقرّ الكابينيت الإسرائيلي الخطة في الذكرى الخمسين للضمّ الإسرائيلي للقدس. صرّح وزير السياحة في حينه بالقول:

> «إن القطار الهوائي المستقبلي سيغيّر وجه القدس، حيث سيسمح بالوصول السهل والمريح للسياح والزائرين إلى الحائط الغربي وسيكون بمثابة معلم جذب سياحي استثنائي. لا يوجد وقت مناسب ومثير أكثر من هذا الوقت - ٥٠ عامًا منذ إعادة توحيد القدس - لإطلاق هذا المشروع الثوري».[١٧٤]

ويسلّط هذا التصريح، والمحطات المقترحة، الضوء على الاستغلال الإسرائيلي للسياحة باعتبارها أداة ليس فقط لجني الربح والسيطرة على البلدة القديمة، لكن أيضًا للتشديد على حقوقها المزعومة فيها.

ومن المتوقع أن ينقل القطار الهوائي ٣,٠٠٠ شخص في الساعة وسيبدأ من القدس الغربية (أبو طور)، ويتابع مساره مع محطات توقف في جبل صهيون وفي مجمع «كيدم» الاستيطاني بالقرب من باب المغاربة؛ وهناك خطط لمحطات مستقبلية بالقرب من جبل الزيتون.[١٧٥] ويلاحظ أن محطة التوقف بالقرب من باب المغاربة ستخدم السياح الذين يزورون كل من مستوطنات ساحة حائط البراق و«مدينة داوود» في سلوان. وإثر إقرار الخطة لمجمع «كيدم» عام ٢٠١٢، هدمت إسرائيل مجمعًا كان قد بناه السكان الفلسطينيون وكان يشتمل على ملعب ومركز مجتمعي ومقهى.[١٧٦] وحيث أن سلوان، بما فيها المنطقة المحيطة بـ «مدينة داود»، ما زالت هدفًا لعمليات الهدم الإسرائيلية، فإن مسار ومحطات توقف القطار الهوائي ستروي قصة ماضيوحاضر محو الوجود الفلسطيني في البلدة

---

١٧٣ تقرير لرؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤.

١٧٤ انظر:
"Israeli Cabinet meets in Western Wall tunnels, approves Old City elevator" (Jewish Telegraphic Agency, 28 May 2017), available at: <https://www.jta.org/2017/05/28/israel/israels-cabinet-meets-in-western-wall-tunnels-approves-old-city-elevator>.

١٧٥ انظر:
Peggy Cidor, "A Cable Car in the City of Gold? One NGO Says, 'No Thank You'" (Jerusalem Post, 21 March 2019), available at: <https://www.jpost.com/Israel-News/A-cable-car-in-the-City-of-Gold-one-NGO-says-No-thank-you-584083>.

١٧٦ انظر:
Nir Hasson, "Israel Approves New East Jerusalem Visitors' Compound, Razes Palestinian Community Center (Haaretz, 13 February 2012), available at: <https://www.haaretz.com/1.5185218>.

القديمة وحولها منذ بداية الاحتلال. وعلى الرغم من أن هذه الخطط موثقة توثيقًا جيدًا، بما في ذلك في الأرشيفات الإسرائيلية من عام ١٩٦٧ والتي تذكر «الحاجة إلى إظهار المُلكية اليهودية للساحة أمام الجدار الغربي وإلى خطط لعمليات هدم للبيوت وإلى الحفر بحثًا عن الآثار في الساحة»،[١٧٧] إلا أنه من المرجح أن السياح لا يعرفون هذا التاريخ. .

سيؤثر القطار الهوائي على السياحة في المنطقة بنفس القدر الذي سيؤثر فيه على الاقتصاد الفلسطيني في البلدة القديمة، حيث سيقل حماس السياح للتسوّق في حارات المسلمين والمسيحيين والأرمن وزيارتها. وكان مدير مؤسسة «عمق شبيه» الإسرائيلية المتخصصة بالآثار قد ذكر أن «القطار الهوائي سوف يُحوّل دخول السياح إلى البلدة القديمة والمشي عبر الأسواق العربية ليصبح عبر مدينة داود/مواقع كيدم، العائدة لجمعية إلعاد، المنظمة اليهودية اليمينية. وسيؤدي هذا إلى أن يركز السياح الذين يستقلون القطار الهوائي أساسًا على المواقع اليهودية».[١٧٨]

وقد قوبل مشروع القطار الهوائي بمعارضة الفلسطينيين الذين يرون في الخطة وسيلة إسرائيلية أخرى لتحويل المدينة وتشريد السكان، كما عارضته بعض المنظمات الإسرائيلية والدولية. منظمة «عمق شبيه»، على سبيل المثال، اعترضت علنًا على الخطة وأشارت إلى الضرر الوشيك على الحوض التاريخي للبلدة القديمة، وإلى التضليل المحيط بالمشروع حيث جرى تقديمه على أنه مشروع شامل للمواصلات العامة، وإلى حجب المعلومات عن العامة من قبل المقاولين.[١٧٩]

ونظرًا للآثار الضارة التي سيجلبها القطار الهوائي على السكان الفلسطينيين، وكذلك لهدفه المتمثل في الدفع بضم إسرائيل غير القانوني للمدينة، قام المجتمع المدني ومنظمات أخرى أيضًا بِحَثّ الشركات متعددة الجنسيات على الامتناع عن المشاركة في المشروع. وعلى خلفية ذلك انسحبت الشركة الفرنسية «سيفيج» (Safège) منه.[١٨٠]

---

١٧٧ انظر:
Akevot, "Capital of the West Bank- 11 September 1967" (1967), available at: <http://akevot.org.il/en/article/capital-of-the-west-bank/?full>.

١٧٨ Supra note 176

١٧٩ انظر:
Emek Shaveh, "Public Objections to the Cable Car" (14 May 2019), available at: <https://alt-arch.org/en/emek-shavehs-public-objections-to-the-cable-car/>.

١٨٠ انظر:
FIDH, et. al., "Israeli settlements in East Jerusalem- 3 French companies involved in light-rail construction" (10 June 2018), available at: <https://www.fidh.org/IMG/pdf/report_israeli_settlements_in_east_jerusalem-3.pdf>.

ب تحديد أولويات الدخول

وكما ذُكر آنفًا، سيعمل القطار الهوائي على توجيه السياح إلى دخول البلدة القديمة من باب المغاربة، وقد يثني السياح عن المشي عبر البلدة القديمة للوصول إلى جبل الزيتون. ويأتي هذا ليضاف إلى الوسائل الأخرى التي تتبعها إسرائيل لإحكام قبضتها على سوق السياحة وتوجيه كيفية رؤية الزائرين للمدينة عمومًا، وللبلدة القديمة خصوصًا.

أولًا، تصرّ سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية على أن «باب الخليل...هو البوابة الرئيسية للدخول إلى البلدة القديمة، بواسطة المركبات وسيرًا على الأقدام»،[١٨١] في حين تصف وزارة الخارجية الإسرائيلية باب الخليل بأنه «أشهر بوابات القدس وأكثرها ازدحامًا».[١٨٢] ولتعريف باب الخليل بأنه البوابة «الرئيسية»، بدلًا من باب العامود الأكثر لفتًا للنظر، تبعات مهمة على السوق.

باب الخليل © الحق

باب العامود © الحق

فبالدخول عبر باب الخليل، يمكن للسياح زيارة المواقع الرئيسية بينما تفوتهم مشاهدة أغلبية السوق الفلسطيني، بما فيه حارة المسلمين. وبالحديث مع أصحاب أعمال تجارية فلسطينيين وشركات سياحية، فقد تبين أن الرأي المشترك ما بينهم هو أن إسرائيل كانت تحاول تقوية حضورها في باب الخليل في الوقت الذي تفسد فيه شكل ومظهر باب العامود، وبذلك فإن إسرائيل كانت تحاول التأثير على كيفية سير السياح عبر البلدة القديمة، وإلحاق الضرر بالسوق الفلسطيني، وتوطيد روايتها «الأمنية» من خلال عسكرة باب العامود (على النحو المبين في القسم الثاني)، وهذا ما أجمع عليه من قابلتهم «الحق»، حيث قال أحد أصحاب المتاجر لمؤسسة الحق: «يريدون أن يجعلوا باب الخليل

---

١٨١ انظر:

Archaeology and History, Meet Jerusalem Walls-City of David National Park, Israel Nature and Parks Authority, available at: <https://www.parks.org.il/en/reserve-park/jerusalem-walls-city-of-david-national-park/>.

١٨٢ انظر:

Jerusalem within the Walls, Israel Ministry of Foreign Affairs, available at: <https://mfa.gov.il/mfa/aboutisrael/state/pages/jerusalem%20within%20the%20walls.aspx>.

المدخل الرئيسي، وتوسيع باب الجديد... أما باب العامود وحارة المسلمين سيجري إغلاقهما ببطء، خطوة خطوة».[١٨٣] وهو ما أعيد تأكيده من قبل صاحب مصلحة تجارية آخرى، حيث أفاد: «يريدون تهميش المنطقة خارج باب العامود إلى أبعد مدًى ممكن».[١٨٤] وتقوم الشركات التجارية أيضًا بدورٍ في ترسيخ السياسات الإسرائيلية تجاه القدس والبلدة القديمة. فعلى الرغم من أن معلم الجذب الرئيسي في القدس هو البلدة القديمة، الواقعة في القدس الشرقية، فإن شركات السفر مثل «تريب أدفايزر» (TripAdvisor) و «بوكينج دوت كوم» (Booking.com) تُعرّفان القدس الغربية على أنها مركز المدينة. وهذا لا يعطي الأولوية فقط للفنادق الإسرائيلية، لكنه غالبًا ما يؤثر أيضًا على مكان دخول السياح إلى البلدة القديمة - كون باب الخليل هو الأقرب إلى ما يشار إليه بوصفه «مركز المدينة» وماهية النصائح الأخرى المتعلقة بالمدينة التي يتلقاها السياح، كتلك الخاصة بالتسوق والطعام.

تُظهر الصور التالية تَرَكُّز الفنادق في القدس الغربية عند حصر البحث عن فنادق في «مركز المدينة» (City Center):

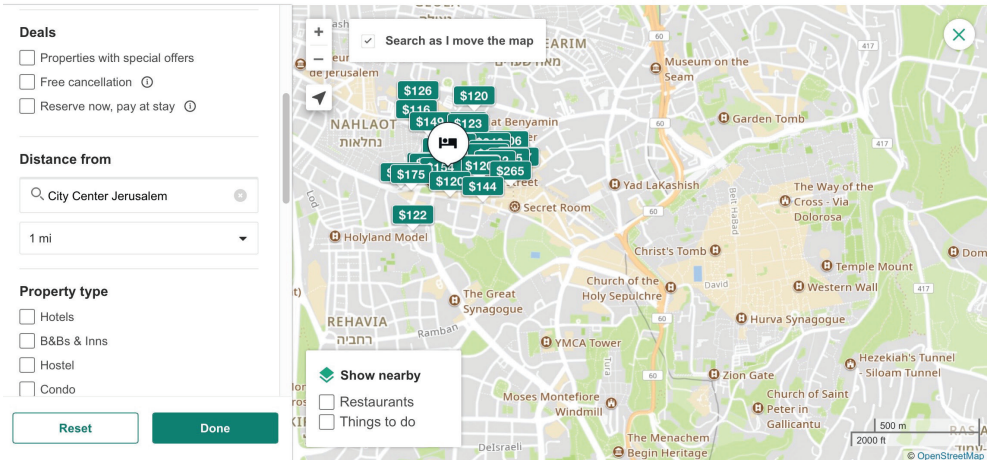

لقطة شاشة أخذت بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩ من «TripAdvisor».

١٨٣ الحاشية ١٣٨ أعلاه.

١٨٤ مقابلة مع رائد سعادة، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨.

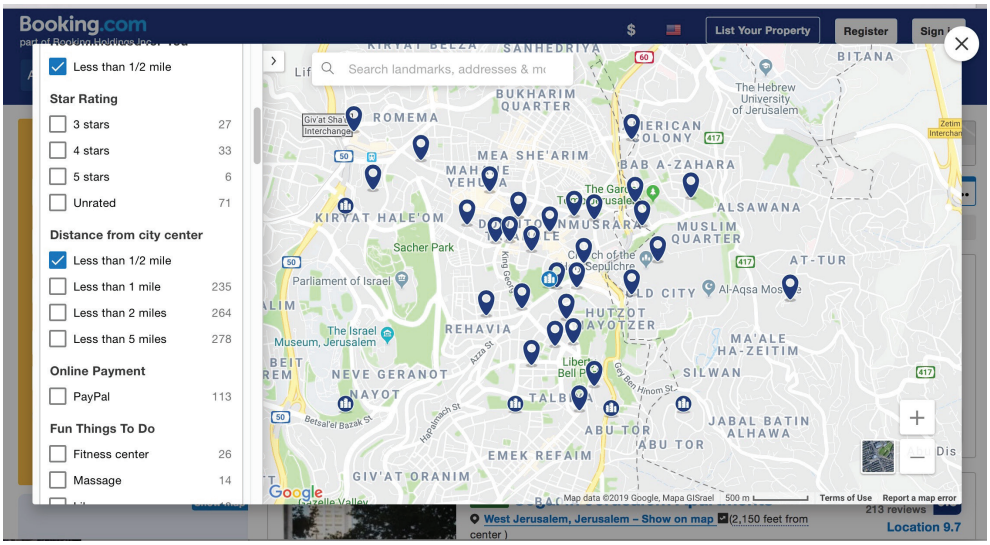

لقطة شاشة أخذت بتاريخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩ من «Booking.com».

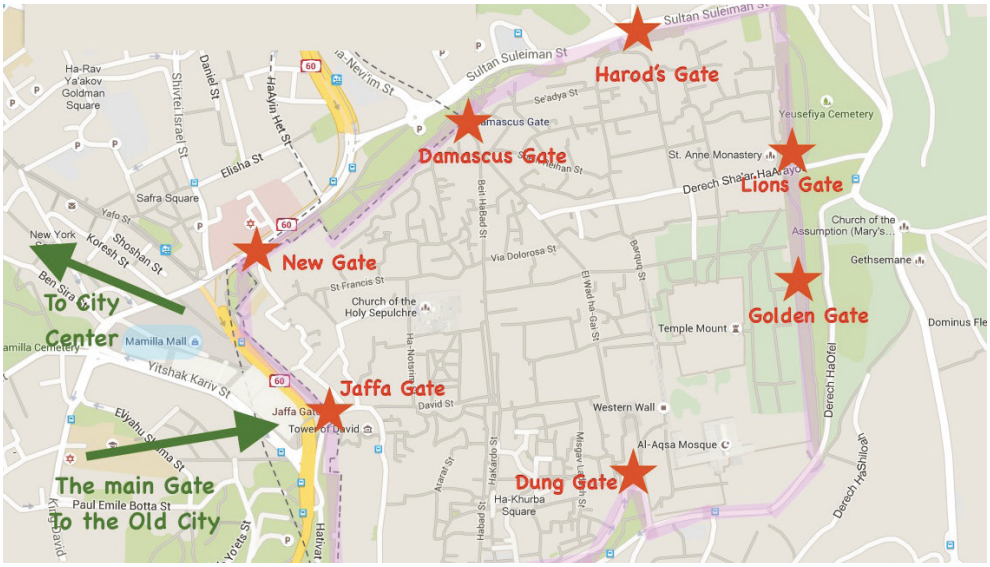

خارطة من موقع «Visitjeru.com»[١٨٥] تعكس السياسات الإسرائيلية في كيفية تقديم موقع البلدة القديمة على نحو يدعم الاقتصاد الإسرائيلي، من خلال كل من تعريف «مركز المدينة» على أنه القدس الغربية، والإشارة إلى باب الخليل على أنه «نقطة الدخول الرئيسية: إلى البلدة القديمة».

١٨٥ انظر: http://www.visitjeru.com/maps-of-jerusalem

٢. تأثير المرشدين السياحيين في توجيه المبيعات

نجم عن الضم الإسرائيلي للقدس أن أصبحت تصاريح المرشدين السياحيين والإشراف على عملهم بيد وزارة السياحة الإسرائيلية. وعليه فإن على المرشدين السياحيين المرخصين ترديد الرواية التي صنعتها الدولة الإسرائيلية حول المدينة وسكانها. وأشار المرشدون السياحيون الذين تحدثت معهم مؤسسة الحق إلى أنهم يتوخون الحذر فيما يتعلق بالمدى الذي يحيدون فيه عن هذه الرواية لوصف الواقع على الأرض للسياح، مدركين تبعات القيام بذلك. ففي عام ٢٠١٦، أُفيد بأن وزارة السياحة أجرت حوالي ٤٠٠ عملية تفتيش بصورة يومية في «المواقع السياحية التقليدية وذلك بناءً على شكاوى» تلقتها، بحيث تم فحص حوالي ١,٠٠٠ شركة سياحية لمنع الإرشاد السياحي «غير القانوني».[١٨٦] وقد يتعرض المرشدون «غير القانونيين» والوكالات السياحية التي تشغلهم إلى غرامات باهظة تفرضها الوزارة.[١٨٧]

وبينما قد لا يكون ذلك جزءًا من الرواية «الرسمية» التي نسجتها وزارة السياحة، فإن المرشدين السياحيين أنفسهم يلعبون دورًا مهمًا في مكان تسوق السياح وفي انطباعاتهم عن السوق الفلسطيني في البلدة القديمة. فقدأشارت مقالة نشرت عام ٢٠٠١ إلى أن المرشدين السياحيين، وغالبيتهم يهود، يتماشون مع صور نمطية قد تكون لدى السياح، «المرشدون اليهود لا يشجعونهم على المجيء إلى منطقتنا. فالشركات السياحية تخبر السياح ألّا يسيروا في البلدة القديمة لأن هناك لصوص».[١٨٨]

وجرى تأكيد ذلك من خلال مقابلات أجرتها «الحق» عام ٢٠١٨، حيث صرّح أحد أصحاب المتاجر بالقول:

> «عندما يكون هناك سياح مارين بالجوار ومعهم مرشد، غالبًا ما أسمع المرشد يقول لهم 'يجب ألّا تشتروا من هنا' أو 'يجب ألّا تشتروا من عرب، سوف آخذكم إلى مكان آخر'...وقد شكوت للشرطة حول هذا عدة مرات، وكانوا يقولون لي بأن عليّ إحضار المرشد إلى مركز الشرطة... في إحدى المرات التقطت صورة لمرشد كان يقول ذلك، وعرضتها على الشرطة. وعندها لم يعد المرشد يقول مثل هذه الأشياء أمامي، لكن السياح الذين يرافقهم كذلك لا يشترون أي شيء بتاتًا».[١٨٩]

---

١٨٦ انظر:
Rina Rozenberg Kansel, "Off the Licensed Track: Israel's Tour Guides Feel Pinch From Unauthorized Competition" (Haaretz, 18 March 2016), available at: <https://www.haaretz.com/israel-news/business/.premium-israels-tour-guides-feel-pinch-from-unauthorized-competititon-1.5419356>.

١٨٧ Id

١٨٨ *Supra* note 158

١٨٩ *Supra* note 151

بالإضافة إلى الأفراد أو المجموعات الصغيرة التي يرافقها مرشدون، أشار التجار في البلدة القديمة كذلك إلى أنهم لا يشعرون باستفادة من المجموعات الأكبر التي تجيء ضمن «جولات شاملة». وأعلمت «الحق» أن «معظم الجولات الشاملة لا تشمل التسوّق في البلدة القديمة؛ حيث يؤخذون إلى متاجر أكبر».[١٩٠] أحد أصحاب المتاجر في سوق القطانين نوّه إلى السياسات المختلفة التي عادة ما يواجهها، «في إحدى المرات، وهنا أمامي بالضبط، سمعت المرشد يطلب من السياح عدم شراء أوشحة مني... المجموعات الكبيرة لا تشتري منّا. في حال كان هناك سائح بمفرده أو ربما عائلة، حينها قد يشترون شيئا».[١٩١] وأضاف بأن معظم مبيعاته كانت للسكان المحليين خلال فترات كشهر رمضان والعيد.

ج. معايير القانون الدولي واجبة التطبيق

إن الحق في العمل مكفول في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، و«يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية». وأكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن من ضمن الالتزامات الأساسية للدولة «ضمان عدم التمييز والمساواة في حماية العمالة»، التي تتضمن، في جزء منها، المتطلبات :

> «(أ) ضمان حق الوصول إلى عمل، ولا سيما للمحرومين والمهمشين من أفراد ومجموعات، والسماح لهم بالعيش حياة كريمة؛
>
> (ب) تفادي أي تدابير تفضي إلى ممارسة التمييز ضد المحرومين والمهمشين من أفراد ومجموعات في القطاعين الخاص والعام وإلى عدم معاملتهم على قدم المساواة مع غيرهم، أو إلى إضعاف الآليات الموجودة لحماية هؤلاء الأفراد والمجموعات».[١٩٢]

وكذلك تحمي المادة (٥٢) من اتفاقية جنيف الرابعة حقوق العاملين في إقليم محتل، وتهدف إلى حظر الممارسات التي «من شأنها أن تؤدي إلى البطالة المفتعلة، أو التقليل من إمكانية العثور على عمل».[١٩٣]

إن السياسات والممارسات الإسرائيلية تستهدف عمدًا أصحاب الأعمال التجارية والتجار والباعة المتجولين في البلدة القديمة بغية تهديدهم ومضايقتهم، وكذلك تهديد ومضايقة زبائنهم، وتحاول أن توجد بيئة يكون فيها على الفلسطينيين الاختيار بين الحفاظ على عملهم من أجل التواجد في البلدة القديمة، أو الخروج منها بهدف الحصول على مستوى معيشي ملائم لهم ولعائلاتهم.

---

١٩٠ مقابلة مع رائد سعادة، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٨.

١٩١ مقابلة مع صاحب محل في سوق القطانين (تم حجب الاسم) ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٨.

١٩٢ الحق في العمل، التعليق العام رقم ١٨، المعتمد في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، E/C.12/GC/18، الفقرة ٣١.

١٩٣ التعليق على المادة (٥٢) من اتفاقية جنيف الرابعة.

٦ الخلاصة

في غضون احتلالها وضمها للقدس منذ ٥٢ عامًا، اتبعت إسرائيل طائفة من الأساليب لعزل وترهيب الفلسطينيين، وتحويل المدينة إلى ما يسمى «عاصمة موحدة». وخلال ذلك، استولت على الممتلكات بصورة غير مشروعة أو دمرتها، وأغلقت المؤسسات الفلسطينية، وقيّدت حرية العبادة، وأعاقت الاقتصاد، ونفذت الكثير من الإجراءات الأخرى الهادفة إلى تهجير الفلسطينيين قسرًا من القدس. وفي نفس الوقت، حاولت إسرائيل تهويد المدينة من خلال إقامة المستوطنات السكانية والسياحية، وتغيير أسماء الشوارع، والتلاعب بالمشهد الطبيعي. ولا يوجد مكان تظهر فيه هذه السياسات بالوضوح الذي تجده في البلدة القديمة بالقدس، والتي كانت وما تزال محور الأهداف الإسرائيلية الرامية إلى محو الوجود الفلسطيني.

وكما هو الحال في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن المساءلة على هذه التعديات غائبة. وعليه، فإن «نجاح» إسرائيل في تنفيذ سياساتها غير القانونية في البلدة القديمة على وجه التحديد لا يظهر فقط من خلال استمرار إفلاتها من العقاب، لكن أيضًا من خلال أعداد السياح التي لا تحصى ممن يزورون القدس سنويًا ولا يستطيعون رؤية ما يدور حولهم. .

ومع استمرار إسرائيل في تصعيد اضطهادها للفلسطينيين في القدس، يجب على المجتمع الدولي البدء في اتخاذ إجراءات فعالة لضمان حماية الفلسطينيين، وإنهاء الاحتلال، والمساءلة عن جرائم إسرائيل المتواصلة.

وعليه، فإن مؤسسة الحق تدعو الدول الأطراف الثالثة إلى:

- رفض السيادة الإسرائيلية أحادية الجانب على القدس، بما يتوافق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الخاصة بوضع القدس؛
- ضمان أن المنظمات غير الربحية المسجلة في أراضيها لا تقدم التمويل للمنظمات الاستيطانية الإسرائيلية؛

- ضمان أن كل المؤسسات المرتبطة بالدولة أو التي تتلقى تمويلًا منها، بما فيها المؤسسات الدينية، لا تساهم في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير المشروع؛
- شجب نقل السفارة الأمريكية وغيرها إلى القدس علنًا والامتناع عن زيارة تلك السفارات؛
- ضبط الشركات السياحة وغيرها من الأعمال التجارية المقيمة في أقاليمها لضمان أن عملياتها تحترم كل من القانون المحلي، بما في ذلك المتعلق بوضع الأرض الفلسطينية المحتلة والقدس، والقانون الدولي.
- التعاون مع الدراسة الأولية التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية.

وتدعو مؤسسة الحق كذلك السلطة الفلسطينية إلى:

- وضع خطة شاملة لدعم سبل المعيشة في القدس، وضمان تخصيص ميزانية كافية لتنفيذ الخطة هذه؛
- تعزيز قطاع السياحة في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وإنهاء تعاونها من جانب واحد مع إسرائيل حول الشؤون المتعلقة بالسياحة، بما في ذلك من خلال عدم السماح للمرشدين السياحيين الإسرائيليين بدخول مناطق السلطة الفلسطينية؛
- مواصلة إدراك أن القدس، بما فيها البلدة القديمة، واقعة تحت الاحتلال، وبأنها أرض جرى ضمها، وضمان تماشي أي اتفاقيات مستقبلية مع القانون الدولي.

ملاحظات

ملاحظات

للتواصل مع المؤسسة على المواقع الالكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي

موقع مؤسسة الحق: www.alhaq.org

صفحة مؤسسة الحق على الفيسبوك: www.facebook.com/alhaqorganization

صفحة مؤسسة الحق على تويتر: www.twitter.com/AlHaq_org

قناة مؤسسة الحق على الفيميو: www.vimeo.com/alhaq

قناة مؤسسة الحق على اليوتيوب: www.youtube.com/Alhaqhr

الهواتف الذكية

مؤسسة الحق | ٥٤ الشارع الرئيسي «طابق ١+ ٢» | مقابل دير اللاتين | كنيسة مار اندراوس الانجيلية «قاعة البروتستانت»

ص.ب ١٤١٣ - رام الله - الضفة الغربية - فلسطين

هاتف: ٩/ ٧/ ٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٠ +

فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٠ +

www.alhaq.org